

بنك الاتحاد

التقرير السنوي لعام 2012

الإدارة العامة
هاتف: + 962 6 5607011
فاكس: + 962 6 5666149
عمان 111820 الأردن
info@bankaletihad.com
www.Bankaletihad.com

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة السنوي الرابع والثلاثون

المركز المالي لعام 2012

إنجازات عام 2012

الخطط المستقبلية والإستراتيجية

البيانات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة
عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية

دليل التحكم المؤسسي

القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2012

شبكة فروع ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وفي فلسطين

مجلس الإدارة
السيد عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة

السيد "محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في

السيد سمير امحمد أبو راوي

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ويمثلها: السيدة مجد محمد شويكة

شركة عوني الساكت ومشاركوه
ويمثلها: المهندس عوني موسى الساكت

شركة إثمار للتزويد
ويمثلها: السيد طارق عثمان بدير

السيد باسم عصام سلفيتي
السيد مغيث غياث سختيان
السيد محمد نايف البطاينة
السيد فهد بن محمود ملحس

مدققو الحسابات
السادة إرنست ويونغ
المستشار القانوني
رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون
مكتب عبيدات فريجات محامون

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الاتحاد الكرام،،،

أرحب بكم أجمل ترحيب، ويسرني أن أقدم لكم باسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي "الرابع والثلاثون" لبنك الاتحاد متضمناً أهم الإنجازات التي حققها البنك ونتائج الأعمال لعام 2012 والخطط المستقبلية التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

لقد أدى استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية مصحوباً بأحداث "الربيع العربي" في دول الجوار إلى تعظيم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأردني متأثراً بما يجري في العالم وفي المنطقة، مصحوباً بارتفاع في عجز الموازنة ورصيد المديونية وتراجع المؤشرات الإقتصادية. إلا أن البنك المركزي استمر في سياساته الحصيفة للمحافظة على الاستقرار النقدي، والعمل على تطوير أدوات السياسة النقدية حسب أفضل الممارسات المصرفية العالمية، حيث قام البنك برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2012 مما ساهم في ثبات أسعار صرف الدينار وتعزيز مستوى السيولة في السوق النقدي لتلبية احتياجات القطاعات الإقتصادية المختلفة.

وبدوره استطاع بنك الاتحاد المضي قدماً وبخطوات ثابتة نحو تعزيز مركزه المالي وربحيته حسب الممكن ضمن الظروف الإقتصادية السائدة، كما استمر البنك بالعمل على تطبيق استراتيجيته التي تهدف الى توسيع قاعدة العملاء وتنويع المخاطر ، وقد قام البنك بتوسيع شبكة فروعه خلال عام 2012 ليصبح عدد الفروع الكلي (30) فرع داخل المملكة، كما استمر البنك بتطوير خدماته بما يلبي احتياجات العملاء. وقد أوشك البنك على الانتهاء من تطبيق المرحلة الثانية من مشروع تطبيق النظام البنكي الجديد والخاصة بإعداد ومتابعة أداء الموازنات التقديرية وأنظمة قياس الأداء والربحية بمختلف مستوياتها وإدارة مصادر واستخدامات الاموال بالإضافة الى نظام إدارة الأصول الثابتة.

هذا وقد عكست نتائج أعمال عام 2012 قدرة البنك على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث بلغت الأرباح (14.7) مليون دينار بعد الضريبة والمخصصات وبارتفاع نسبته (43%) مقارنة مع عام 2011، في حين ارتفعت أرباح البنك قبل الضريبة لتصل الى (20.3) مليون دينار مع الاستمرار بأقصى درجات الحفاضة والتحوط لتعزيز متانة المركز المالي.

أما بالنسبة إلى حجم الميزانية فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك في نهاية عام 2012 بمقدار (289) مليون دينار لتبلغ (1.75) بليون دينار وبنسبة نمو (19.7%) مقارنة بالعام الماضي. وبالنظر الى بنود الميزانية، فقد ارتفع رصيد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (15.6%) وبمقدار (112.7) مليون دينار لتصل الى (836.5) مليون دينار، كما ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء ليسجل مع نهاية العام (965) مليون دينار محققاً بذلك نسبة نمو بلغت (10.4%).

أما بالنسبة لمؤشرات الملاءة المالية للبنك في نهاية عام 2012 فإن معدلاتها الإيجابية تشير الى متانة مركزه المالي حيث سجلت نسبة كفاية راس المال (15.22%)، كما وبلغ العائد على معدل إجمالي موجودات البنك (0.9%)، وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية (6.4%). بالإضافة الى ان نسبة الرافعة المالية للبنك بلغت (13.4%)، ونسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (72.7%) دون احتساب الضمانات القائمة مقابل هذه التسهيلات.

كما استمر البنك بتعزيز الحاكمية المؤسسية وفق أفضل المعايير الدولية متبعاً الشفافية والافصاح مع تعزيز دور إدارة المخاطر و تطوير أنظمة الرقابة الداخلية .

أما على صعيد المسؤولية الإجتماعية و خدمة و دعم المجتمع المحلي، والتي تعتبر ضمن أسس الهوية المؤسسية لبنك الاتحاد، فقد استمر البنك بدعم العديد من المبادرات التعليمية والشبابية والثقافية ضمن التزامه المؤسسي تجاهها وانطلاقاً من حرص البنك على دعم كل ما يساهم في تطوير مستوى التعليم واتاحته لمختلف الفئات، وفي دعم الإبداع والريادة والفكر الجديد وخلق فرص العمل، وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نشر الوعي الثقافي و الفني للإرتقاء بالمشهد الثقافي في الأردن للجميع. و حرص البنك أيضاً على دعم بعض المؤسسات الصحية الرائدة التي تمس حياة جميع الأردنيين .

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أتقدم ببالغ الشكر والامتنان لمساهمي البنك لاستمرار دعمهم ومؤازرتهم، ولعملاء البنك على ثقتهم الغالية. كما أتوجه بالشكر والاعتزاز الى جميع موظفي البنك على جهودهم ومثابرتهم واخلاصهم ودورهم الفعال في نجاح البنك وتطوره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقرير مجلس الإدارة السنوي الرابع والثلاثون

المركز التنافسي للبنك

وبين جدول المقارنة أدناه حسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني كما في نهاية عام 2012 نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني وما يقابلها من نسب نمو تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال عام 2012 للقطاع ليبلغ (17.82) مليار دينار وبنسبة نمو (12.40%)، في حين سجل بنك الاتحاد نسبة نمو بلغت (15.33%) في العام نفسه. أما بالنسبة لأجمالي الودائع فقد ارتفع رصيد القطاع في نهاية عام 2012 ليصل الى (24.97) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (2.40%)، بالمقابل حقق البنك نسبة نمو (10.36%) عن العام السابق:

نسبة النمو		
بنك الاتحاد	القطاع المصرفي	
15.33%	12.40%	التسهيلات الائتمانية المباشرة
10.36%	2.40%	ودائع العملاء:
28.16%	8.38%	الجارية وتحت الطلب
41.36%	10.07%	توفير
(0.49%)	(2.93%)	لأجل
44.11%	3.92%	التأمينات النقدية

نتائج أعمال البنك

واصل البنك تطوره الايجابي والذي يهدف إلى تنمية وتعظيم الأرباح عن طريق الإستخدام الأمثل والأكفأ في إدارة مصادر وإستخدام الأموال، حيث اظهرت نتائج الأعمال خلال الخمسة أعوام الماضية ما يلي:

1- بلغ معدل النمو السنوي لصافي الفوائد والعمولات ما نسبته (8.7%)، نتيجةً لارتفاع الفوائد والعمولات المقبوضة من (82.3) مليون دينار في عام 2008 ليصل إلى (100.48) مليون دينار في نهاية عام 2012 وبمعدل نمو سنوي نسبته (4.1%). بالإضافة إلى إنخفاض الفوائد والعمولات المدفوعة خلال نفس الفترة من (39) مليون دينار إلى (34.9) مليون دينار.

2- إرتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (12.5%) بين (2008 – 2012) من (13.7) مليون دينار لتصل إلى (24.8) مليون دينار، حيث قام البنك خلال الخمس سنوات الاخيرة بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم انحاء المملكة حيث وصلت عدد الفروع داخل المملكة في عام 2012 إلى 30 من 16 فرع عام 2008. كما قام البنك بالاستثمار في نظام بنكي حديث ونظم مساندة، تعد من افضل النظم البنكية في العالم، بالإضافة الى تعزيز كادر البنك بخبرات كفوة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه، حيث ارتفع عدد الموظفين من 486 إلى 683.

3- ارتفع صافي الدخل الناتج من العمليات المصرفية التقليدية الذي حققه البنك بشكل ملموس خلال نفس الفترة، حيث سجل في عام 2008 (29.6) مليون دينار ليصل مع نهاية عام 2012 إلى (40.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (6.7%).

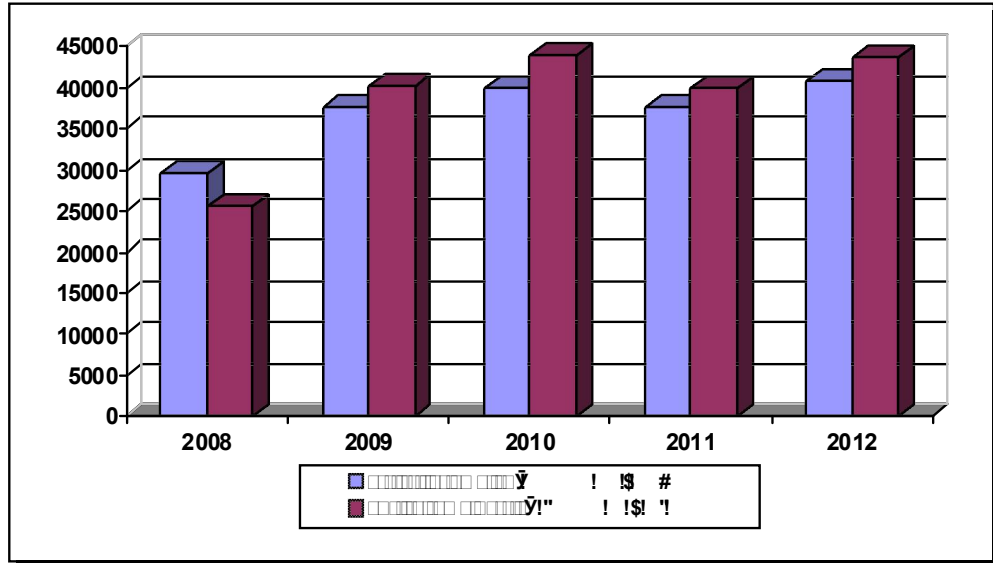
4- استمر البنك بانتهاج سياسة حصيفة لتغطية القروض غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي والمعايير الدولية بهذا الخصوص، حيث بلغت نسبة تغطية المخصصات لصافي الديون غير العاملة حوالي 72.7%. كما ان البنك يحتفظ بضمانات مقابل هذه التسهيلات، وبحال اضافتها لمبلغ المخصصات المرصود مقابل هذه القروض فان تغطية هذه المخصصات والضمانات لاجمالي الديون تصل إلى 112.04%.

وبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2008-2012).

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
الفوائد والعمولات المقبوضة	82,303	90,992	89,797	90,474	100,482
الفوائد والعمولات المدفوعة	38,983	37,433	31,394	31,649	34,877
صافي الفوائد والعمولات	43,320	53,559	58,403	58,825	65,605
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	13,720	16,021	18,476	21,177	24,758
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	29,601	37,538	39,927	37,648	40,847
الدخل من التعامل بالعملات الأجنبية والذهب	4,022	2,310	4,431	2,976	1,655
الدخل من الإستثمارات	(8,583)	(168)	(872)	(1,000)	(473)
إيرادات أخرى	484	501	489	323	1,499
صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل	25,523	40,181	43,975	39,948	43,528
مخصص الفوائد المعلقة	533	4,900	4,083	5,921	7,681
مخصصات الديون	3,282	15,052	9,217	19,977	15,452
ضريبة الدخل والرسوم ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	6,099	3,914	9,342	3,713	5,648
صافي الدخل بعد الضريبة	15,609	16,314	21,333	10,337	14,747

(لأقرب ألف دينار)

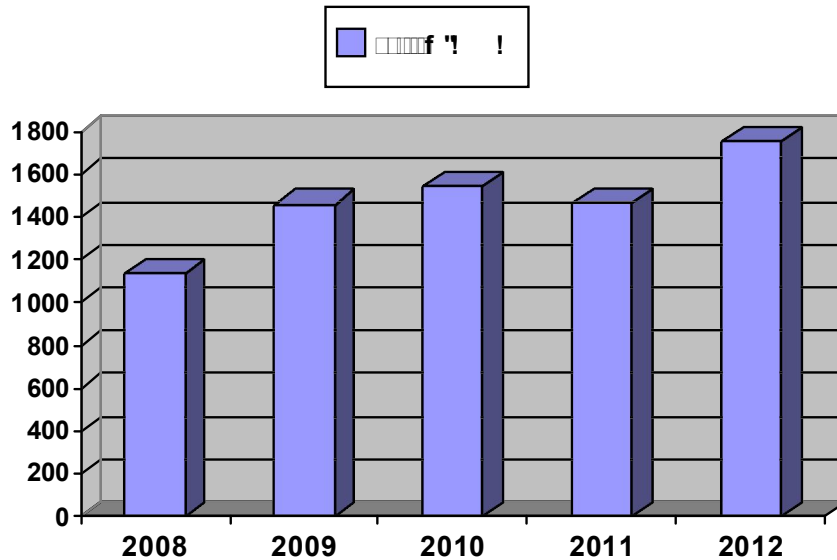
(لأقرب ألف دينار)



مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال - بلغت نسبة كفاية رأس المال المحتسبة بناءً على مقررات بازل II كما في نهاية العام (15.22%) مقارنة بـ (8%) عالمياً و (12%) حسب متطلبات البنك المركزي الأردني. وتعتبر هذه نسبة جيدة تعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما وتعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

المركز المالي لعام 2012

➤ **حجم الميزانية:** - ارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2012 ليصل إلى (1.75) بليون دينار مقارنة مع (1.46) بليون دينار في نهاية عام 2011، حيث بلغت الزيادة (289) مليون دينار ونسبة تعادل (19.7%). هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للأعوام (2008 – 2012) ما نسبته (9.1%).



(لأقرب مليون دينار)

➤ **محفظة الأوراق المالية:**

- **السندات وإسناد القرض:** استمر البنك في سياسة التحوط بالاستثمار في السندات نتيجةً للأوضاع الإقتصادية السائدة، حيث سجل إجمالي رصيد السندات وإسناد القرض في نهاية عام 2012 (234.2) مليون دينار ونسبة تراجع بلغت (2.7%) عن عام 2011.

- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** انخفض إجمالي رصيد محفظة الأسهم ليبلغ (10.6) مليون دينار مقارنة مع (13.8) مليون دينار في نهاية عام 2011 بانخفاض يعادل (23.3%) نتج عن عمليات التخلي عن بعض الأسهم في المحفظة وبحسب الأوضاع المالية للسوق المالي.

➤ **إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة** – أظهرت القوائم المالية للبنك لعام 2012 نمو في إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (16.6%) عن عام 2011 لتصل إلى (912.2) مليون دينار. الأمر الذي يدل على سياسة البنك الهادفة إلى تعظيم العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع رصيد التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة نمو بلغت (12.4%)، وإرتفاع رصيد التسهيلات بالعملة الأجنبية بنسبة نمو (53.9%).

وبالنظر إلى معدل النمو السنوي لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2008 – 2012)، فقد سجل النمو ما نسبته (6.8%).

➤ **مخصص تدني التسهيلات:** - بالرغم من الضمانات الجيدة التي يحتفظ بها البنك لتغطية التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه، إلا أن البنك وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة استمر في إنتهاج سياسة متحفظة بخصوص رصد المخصصات اللازمة مقابل أي تسهيلات قد تكون دون المستوى، وبناءً عليه قام البنك برفع رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة ليبلغ (55.8) مليون دينار مقابل (43.7) مليون دينار في نهاية عام 2011. ومن الجدير بالذكر بأن البنك يعمل وبشكل حثيث على تصويب وضع العملاء، حيث من المتوقع أن يسترد البنك جزءاً كبيراً من هذه المخصصات في المستقبل القريب. هذا وقد انخفضت نسبة صافي التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2011 إلى 8.6% في نهاية عام 2012.

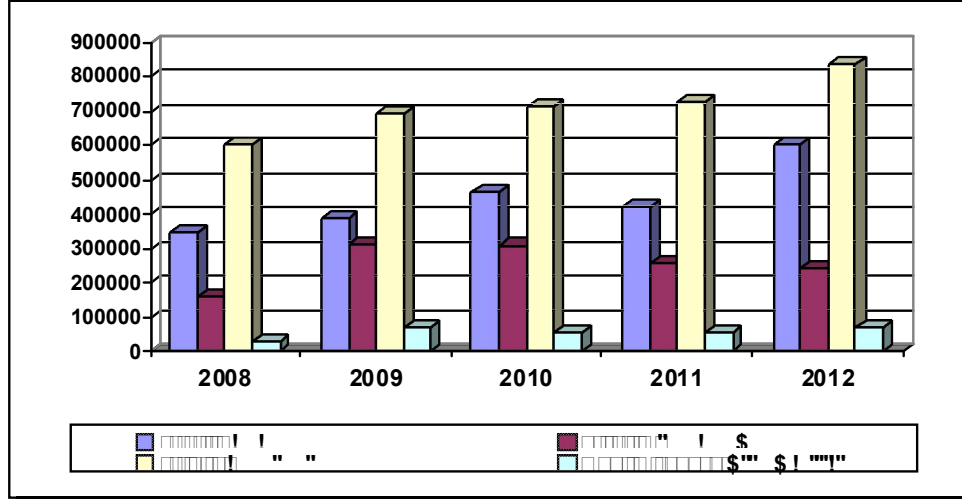
◀ **ودائع العملاء :** - يعمل البنك بشكل جاد على استقطاب الودائع وحقق البنك نتيجةً لهذه الجهود المتميز ارتفاعاً مقداره (90.7) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (10.4%)، حيث بلغ رصيد إجمالي ودائع العملاء (965) مليون دينار مقابل (874.3) مليون دينار في عام 2011. هذا وقد حقق البنك معدل نمو سنوي خلال الخمس سنوات الماضية للودائع بلغ (8.1%).

◀ **حقوق المساهمين:** - إرتفع صافي حقوق المساهمين بنسبة (4.5%) لتبلغ في نهاية عام 2012 (235) مليون دينار اي بمقدار (10.1) مليون دينار.

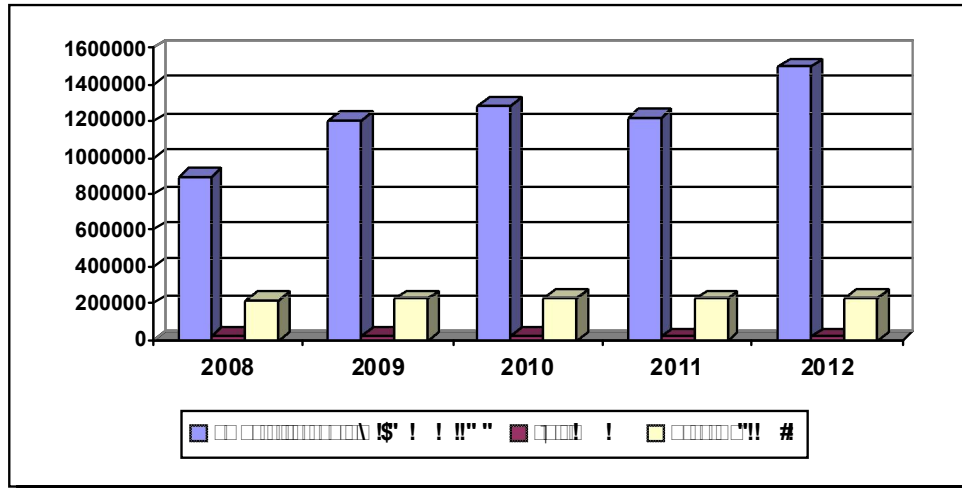
◀ تطور البنود الرئيسية للمركز المالي خلال السنوات (2012 – 2008)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير 2011-2012
الموجودات النقدية	346,914	387,653	463,452	424,485	597,353	40.72%
محفظة الأوراق المالية	157,371	310,308	307,584	254,580	244,840	(3.83)%
صافي التسهيلات الائتمانية	601,551	689,365	711,798	723,791	836,528	15.58%
ممتلكات ومعدات	12,085	17,166	20,865	23,597	28,761	21.88%
الموجودات الأخرى	16,548	52,082	35,706	35,086	42,634	21.51%
مجموع الموجودات	1,134,469	1,456,574	1,539,405	1,461,540	1,750,116	19.74%
الودائع والتأمينات والأموال المقترضة	891,903	1,204,124	1,279,660	1,216,347	1,493,314	22.77%
حسابات دائنة	24,049	23,180	24,559	20,286	21,760	7.27%
حقوق المساهمين	218,517	229,269	235,185	224,908	235,042	4.51%

(لأقرب ألف دينار)



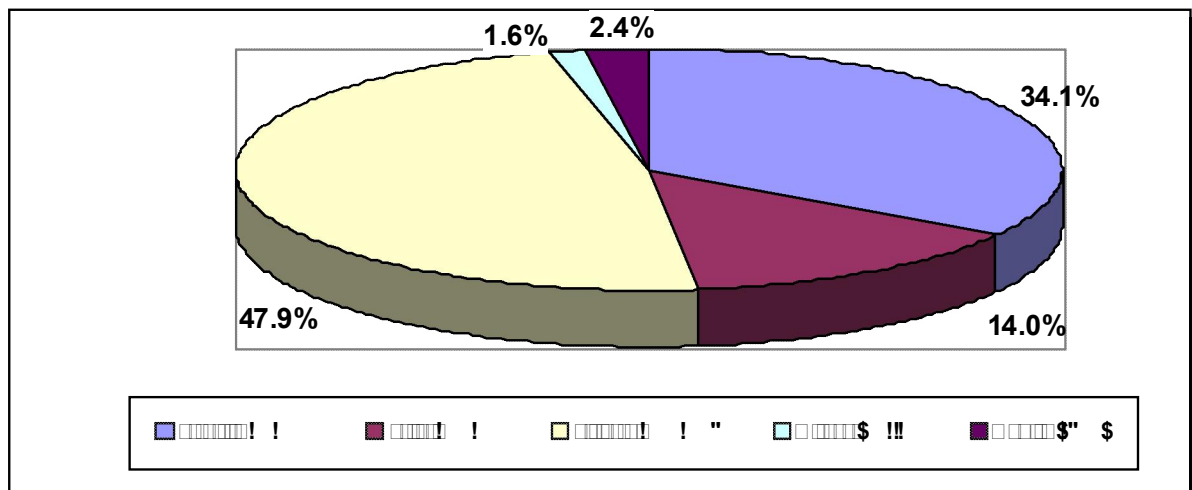
(لأقرب ألف دينار)



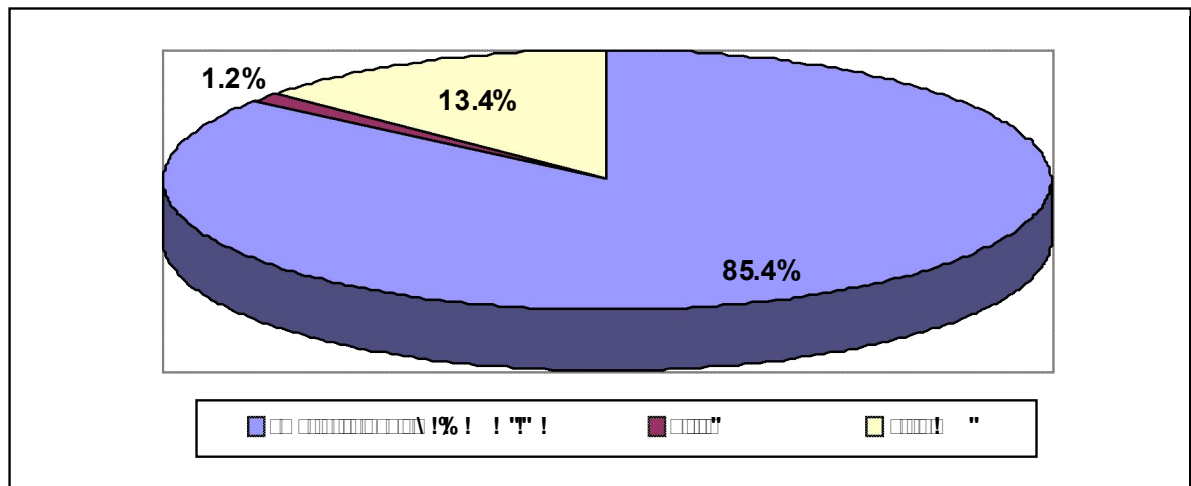
(لأقرب ألف دينار)

الأهمية النسبية للبنود الرئيسية للميزانية لعام 2012:

أولاً: **موجودات البنك:** يبين الرسم البياني أدناه، الأهمية النسبية لموجودات البنك، حيث شكل صافي التسهيلات الائتمانية الحجم الأكبر منه ونسبة تعادل (47.8%)، تليها الموجودات النقدية والتي شكلت ما نسبته (34.1%)، كما تشكل محفظة الأوراق المالية ما نسبته (14%). أما بالنسبة لبند "الممتلكات والمعدات" والموجودات الأخرى فقد احتلت المراتب الأقل أهمية لحجمها من إجمالي الموجودات. وبتحليل دور تلك البنود في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والاجراءات المتبعة ومخاطر كل بند من البنود، فإن نسبة (87%) من إجمالي الموجودات تعتبر موجودات منتجة للدخل مستثنى منها (النقد في الخزينة ومتطلبات الإحتياطي النقدي، والأرصدة التي لا تتقاضى فوائد لدى البنوك والمؤسسات المصرفية). والنسبة المتبقية والبالغة (13%) من إجمالي الموجودات والتي تتضمن لبند "الممتلكات والمعدات" والموجودات الأخرى مضافاً إليها ما تم استثنائه آنفاً، هي موجودات غير منتجة للدخل. هذا يدل على الإستغلال الأمثل الذي يقوم به البنك في ادارة مصادر الأموال.



ثانياً: المطلوبات وحقوق الملكية: يشير الرسم البياني أدناه، بأن حجم مصادر أموال بنك الإتحاد المستخدمة في تمويل عملياته البنكية يتكون وبشكل رئيسي من ودائع البنوك والعملاء والتأمينات النقدية والأموال مقترضة بنسبة (85.4%)، أما حقوق المساهمين فتشكل ما نسبته (13.4%).



➤ مؤشرات المتانة المالية:

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
العائد على معدل إجمالي الموجودات	%1.4	%1.3	%1.4	%0.7	%0.9
العائد على معدل حقوق الملكية	%7.2	%7.3	%9.2	%4.6	%6.4
كفاية رأس المال	%23.23	%19.58	%18.75	%16.91	%15.22
الرافعة المالية (Leverage Ratio)	%19.3	%15.7	%15.3	%15.4	%13.4
الديون غير العاملة/ إجمالي الديون	%6.3	%10.4	%9.44	%13.62	%10.60
تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)	%27.8	%36.3	%56.2	%46.9	%72.7
إجمالي السيولة القانونية	%115.59	%114.66	%121.61	%112.70	%112.31

إنجازات عام 2012

تمكن البنك من خلال العمل بروح الفريق الواحد من تحقيق طموحاته والمضي قدماً بكفاءة وفعالية لإنجاز خطته الاستراتيجية المبنية على اعتبار العميل المحور الأساسي لأي تطوير وتحديث داخل البنك، حيث تم خلال العام تطوير وابتكار عدد من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات وطموحات عملائنا، كما تم العمل على تطوير خدمة العملاء والارتقاء بها لأفضل المستويات. ولتحقيق ذلك تم تطبيق أحدث التطبيقات التكنولوجية.

ولتحسين كفاءة أداء البنك المالية وتعظيم العائد لمساهميننا اخذنا أفضل معايير الكفاءة والأمان تم تطوير وتطبيق أفضل أدوات وأساليب ادارة مصادر واستخدامات الأموال وادارة الميزانية.

وقد اوشك البنك على الانتهاء من تطبيق نظام جديد خاص باعداد ومتابعة اداء الموازنات التقديرية وانظمة قياس الاداء والربحية بمختلف مستوياتها وادارة مصادر استخدامات الاموال بالاضافة الى نظام ادارة الاصول الثابتة.

يقدم بنك الاتحاد كافة المنتجات والخدمات المصرفية الموجهة الى قطاعات الافراد والشركات في الاردن وفلسطين وخدمات الاستثمار في الاسواق المحلية والعالمية.

وحدات الأعمال

استمر البنك بتطوير وتحسين خدماته لعملائه من خلال وحدات أعماله المختلفة التي التزمت بالرسالة الأساسية للهوية المؤسسية للبنك ليستمر الخيار المشرق لعملائه، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

خدمات الأفراد:

- استمر البنك في تحقيق انتشاره في المملكة وذلك بافتتاح 6 فروع جديدة (جو بارك (الصوفية)، كهرباء العقبة، جبل الحسين، شارع الرينبو، بيار وادي السير والظهر) ليصبح عدد الفروع الكلي داخل المملكة (30) فرعاً. كما تم تحديث عدد من الفروع لتعكس الهوية المؤسسية وبينة الاعمال الجديدة للبنك.
- تم توسعة شبكة الصرافات الالية (ATM) الخارجية ليصبح العدد الكلي للصرافات الالية (39) صراف.
- قمنا بتطوير عدد من المنتجات للأفراد لتلبي كافة الشرائح ضمن قاعدة عملاء البنك بالاضافة الى تطبيق بعض البرامج المصرفية التي تمكن البنك من خلالها من توسيع قاعدة عملائه ونذكر من هذه المنتجات والبرامج ما يلي:
- منتج القروض الشخصية السريعة (FAST LOAN)، وذلك للتسهيل على عملاء البنك المستهدفين الحصول على قرض فوري من خلال الصرافات الآلية الخاصة بالبنك.
- التعاقد مع عدد من وكالات السيارات لاطلاق حملة مشتركة لتمويل السيارات المباعة من طرفهم ضمن شروط ميسرة وضمن ترتيبات لضمان الكفاءة القصوى في التنفيذ.
- بهدف زيادة هامش الربح وزيادة قاعدة العملاء للبنك تم اطلاق حملات خاصة لترويج عدد من المنتجات القائمة لدى البنك ومنها عرض خاص بالقروض الشخصية من خلال تقديم اشتراكات OSN والجزيرة الرياضية خلال فترة دوري كأس أمم أوروبا لكرة القدم لكل عميل يحصل على قرض جديد.
- تم إطلاق خدمة الرسائل القصيرة (SMS SERVICES)، والتي من خلالها يستلم العميل رسائل نصية على هاتفه الخليوي بالحركات التي تتم على حسابه سواء كانت ايداعات، سحبات، حوالات وغيرها من الحركات مما يضمن مستوى أفضل من الخدمة ومستوى أعلى من الأمان لعملائنا.
- لقد أدى كل ما تقدم الى زيادة ملحوظة لمحفظه القروض المقدمة للأفراد بكافة أنواع المنتجات وذلك تحقيقاً لخطة البنك الاستراتيجية التي تملي تحويل جزء ملموس من محفظة القروض الى هذا القطاع الذي يضمن للبنك مستوى عالي من التنويع والاستقرار لمصادر أمواله ويضمن في نفس الوقت مستوى أفضل من المخاطر يتم تأمينه من خلال جودة المنتجات المطروحة والتنويع العالي في المحفظة الائتمانية.

خدمات الشركات:

- توسيع قاعدة عملاء الشركات من خلال استقطاب عدد كبير من الشركات الجديدة التي تعتبر الأفضل أداء في قطاعها الاقتصادي، ويأتي هذا تماشياً مع سياسة البنك القائمة على تخفيض مستوى المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال تنويع عناصر هذه المحفظة.

- تمهيداً لإنشاء وحدة متخصصة لتقديم خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة قام البنك باتاحة استخدام عدد من البرامج المتخصصة لدعم هذا القطاع ومنها برنامج OPIC لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بدعم وزارة التخطيط وبالتفاق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ادارة والمشاركة في عدد من قروض التجمع البنكي.
- التوسع في عمليات التمويل التجاري بكافة أشكاله وتقديم الاستشارات اللازمة للعملاء في هذا الاطار الأمر الذي يؤدي الى تحسين مخاطر عملياتهم التجارية وتمكينهم من أدائها بشكل أكثر فعالية.
- كان البنك اول بنك في الاردن ومن اول 50 بنك في العالم قام بتطبيق خدمة تسهيل التعاملات التجارية TSU/ تعهدات الدفع لتعليمات الحساب المفتوح التي تمكن العملاء من اتمام مدفوعاتهم التجارية التي كانت تتم عن طريق مختلف وسائل التسويات سواء الاعتمادات المستندية او بوالص التحصيل او الحوالات التجارية او الحساب المفتوح من خلال خدمة جديدة تجمع كل مزايا طرق الدفع التجارية بسرعة ودقة وكلفة اقل ومن خلال بيئة آمنة (سويفت).
- طرح منتج البطاقات للشركات والتأكد من الاستخدام الأمثل للبطاقة بما يلي احتياجات عملاء الشركات.
- ولتقديم خدمات متميزة للقطاع الصناعي، تم طرح منتجات وخدمات مناسبة ضمن برنامج السلف متوسطة الأجل لدعم القطاع الصناعي الصادر من البنك المركزي.

الخزينة:

- توسيع قاعدة العملاء الذين يتعاملون مع البنك من خلال حسابات المتاجرة بالعملات والمشتقات وتقديم كافة الخدمات لهم بسرعة وكفاءة، مما حسن الدخل المتأتي من خلال هذه العمليات.
- استمرت دائرة الخزينة بتدعيم شبكة مراسلي البنك ومنها بنوك هندية وتركية وأوروبية بالإضافة الى روسيا، لتسهيل عمليات التجارة الخارجية التي توسع البنك في تقديمها لعملائه.
- كما سعى البنك للاستثمار في فرص امانه لاستثمار فوائض الأموال لدى البنك ضمن محددات السياسة الاستثمارية لتحقيق أعلى مستوى ممكن من العائد والأمان.

إدارة المخاطر

- تطوير ادارة المخاطر التشغيلية للحد من أي خسائر قد يتعرض لها البنك من خلال تطبيق مشروع التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (CRSA) في كافة دوائر وفروع البنك، كما تم تحديث فحوصات مدى الالتزام بما يتلائم وملف التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية للفروع.
- تم تطبيق اضافة جديدة متطورة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (PROFILING MODULE)، والذي يعمل على تحليل ومعالجة البيانات المركزية وتحديد السلوك او النشاط المالي المشبوه بشكل متطور. كما يتضمن النظام ادارة المخاطر لحسابات العملاء، وادارة الحالات المشكوك بها وتقديم التقارير التنظيمية والرقابية.
- تطبيق متطلبات Basel III لضمان الالتزام بأفضل الممارسات فيما يتعلق في ادارة المخاطر.
- تنفيذ مشروع (ENTERPRISE LOGGING TOOLS)، المستخدم لجمع وتسجيل كافة الأحداث والسجلات للأنظمة العاملة في البنك.

حضرات السادة المساهمين

بناءً على نتائج الأعمال المتحققة، يقترح مجلس الإدارة على هيئتك العامة الموقرة الموافقة على توزيع صافي أرباح العام قبل الضريبة والرسوم البالغة (20,394,885) دينار على النحو التالي:

صافي ربح السنة قبل الضريبة والرسوم	20,394,885	دينار
احتياطي قانوني	2,041,257	دينار
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	1,715,021	دينار
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	دينار
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	6,000,000	دينار

دينار	5,592,800
دينار	4,990,807
<u>دينار</u>	<u>20,394,885</u>

ضريبة الدخل
أرباح مدورة
المجموع

كما يوصي مجلس الادارة بالموافقة على زيادة رأس المال بمبلغ 10 مليون دينار تعادل (10%) من رأس المال المكتتب به وذلك عن طريق رسملة مبلغ 10 مليون دينار من الارباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية على مساهمي البنك.

التبرعات والمنح والمساهمات في خدمة البيئة والمجتمع المحلي

يعتبر بنك الاتحاد المسؤولية المؤسسية الاجتماعية Corporate Social Responsibility جزءاً لا يتجزأ من هويته المؤسسية.

وقد قام البنك وخلال السنوات الماضية بدعم ورعاية العديد من المبادرات والنشاطات الحيوية والهامة وفي جوانب مختلفة تُعنى بالتعليم والطفولة والشباب والإبداع، والثقافة والفن، والبيئة بالإضافة للمجتمعات الأقل حظاً، والتي ساهمت جميعها وبشكل إيجابي في تحفيز وتطوير المجتمع المحلي وصل العديد من المواهب، المهارات، والشرائح على كافة المستويات.

ومن المبادرات التي دعمها البنك متحف الأطفال (من خلال رعاية برنامج أعيادنا)، برنامج إنجاز (لتهيئة الفرص للشباب بتطوير مهارات الطلاب في سنوات الدراسة النهائية في المدارس وفي الجامعات لتأهيلهم للدخول السوق العمل)، مبادرة مدرستي (لتطوير المدارس والبيئة التعليمية في المملكة)، برنامج المنح التعليمية لجامعة اليرموك، برنامج المنح التعليمية لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، جائزة التفوق الأكاديمي لمدرسة البكالوريا، بالإضافة الى دعم العديد من المؤسسات التعليمية مثل: المدرسة الأهلية للبنات، مدرسة البوبيل، مدرسة المشرق، مدرسة المطران، مدرسة الجالية الدولية وغيرها من المدارس، وجائزة الحسن للشباب والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (نشاطات ذات علاقة بالشباب و الإبداع). كما قام البنك بدعم مبادرة مسرح الفكر الجديد الذي يشجع الريادة والإبداع لدى الشباب.

كذلك يدعم البنك وبشكل أساسي بالثقافة والفنون والإبداع، مثل فعاليات المعهد الوطني للموسيقى، مهرجان ليالي القلعة للثقافة والفنون، سيرك دي سوليه Cirque du Soleil (حيث قامت بتنظيمه جمعية اصداقاء مهرجانات الاردن بهدف تشجيع الفن والإبداع والسياحة الداخلية والخارجية)، معهد الاعلام الاردن، كما يتيح البنك منذ سنوات طويلاً استخدام مسرح "حليم السلفيتي" بدون مقابل للفعاليات الموسيقية والفنية والمواهب والمهارات المبدعة والهادفة.

كما ويدعم البنك عدد من المبادرات المتعلقة بحماية البيئة وتشجيع استخدامات الطاقة المتجددة مثل دعمه المستمر لجمعية إدامة للطاقة والمياه والبيئة بالإضافة لجمعية أصدقاء البيئة.

من الجوانب الأخرى الفاعلة التي يدعمها البنك ويرى أنها حيوية وهامة وتؤثر في حياة كافة أبناء الوطن والأردنيين، دعمه لمؤسسة الحسين للسرطان (أحد الداعمين الرئيسيين) إيماناً منه بأهمية دور هذه المؤسسة واستفادة عدد كبير من المواطنين الأردنيين منها بمختلف فئاتهم، وجمعية عملية الابتسامة بالإضافة لمبادرة العون الطبي وغيرها.. هذا بالإضافة لدوره الإنساني ودعم العديد من المنظمات غير الهادفة للربح والجمعيات الخيرية عن طريق تقديم التبرعات المادية أو العينية التي بدورها تساعد هذه المؤسسات على المواصلة لتنفيذ مشاريعها واستراتيجياتها في خدمة المجتمع وأخرى ترعى ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم والبكم والمكفوفين والأيتام والمعاقين، من أهمها: مبرة أم الحسين، قرى الاطفال SOS، نادي سمو الامير علي بن الحسين للصم ... إلخ. وعلى صعيد آخر، يساهم البنك بدعم بعض الفعاليات الاقتصادية ذات الأثر الإيجابي، مثل رعايته للمؤتمر الإقتصادي يورو موني (Euromoney) الثاني والحفل التي نظمتها السفارة الكندية بالتعاون مع JOCAB.

وبمجمله بلغت التبرعات المدفوعة خلال عام 2012 (349,097) دينار تم دفعها للجهات التالية:

الجهة	القيمة
دعم المؤسسات الطبية والوطنية	152,153
دعم المؤسسات التعليمية	83,848
دعم المؤسسات الثقافية والفنية	81,356
دعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية وذوي الاحتياجات الخاصة	31,740
المجموع	349,097

الخطط المستقبلية والإستراتيجية

يتوقع أن يشهد عام 2013، إطلاق عدد من المشاريع والمبادرات الأساسية لتحقيق رؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات والعمليات لتتماشى مع أحدث أساليب العمل المصرفي عالمياً، وزيادة حصة البنك من السوق، وافتتاح عدد جديد من فروع البنك وإطلاق خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة. وتتركز الخطط المستقبلية للبنك حول المحاور التالية:

أولاً: في مجال خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيقوم البنك بتطوير الخدمات المقدمة من قبله لهذا القطاع انطلاقاً من إيمانه بالأهمية الكبيرة التي يلعبها في النمو الاقتصادي، حيث سيتم تطوير مجموعة جديدة من المنتجات التي تتناسب مع احتياجات الشركات العاملة في هذا القطاع من خلال الاستفادة من الدراسات القطاعية المتخصصة والبرامج المتخصصة في تمويل وضمان المنتجات الائتمانية.

ثانياً: الخدمات المقدمة لعملاء قطاع الأفراد

يعمل البنك على تطوير حزمة من المنتجات الجديدة لعملاء هذا القطاع والتي ستلبي كامل احتياجاتهم البنكية المختلفة. حيث سيتم تطوير بطاقات ائتمانية بخدمات إضافية نرى أن هذه الفئة بحاجة لها، وسيتم تطوير برامج حسابات التوفير والودائع وما قد يرتبط بها بمزايا إضافية. هذا بالإضافة إلى التطوير الذي سيتم طرحه على منتجات قروض الأفراد والقروض السكنية والبرامج الاستثمارية.

ثالثاً: الخدمات المقدمة لقطاع الشركات:

سيستمر البنك بتزويد قاعدة عملائه المستهدفين والحاليين من الشركات بمستوى عالي من الخدمات المصرفية المتميزة التي سيتم دعمها خلال العام القادم بخدمات إضافية جارية العمل على تطويرها وسيتم طرحها للعملاء خلال العام القادم. ويتوقع البنك أنه من خلال طرح هذه المنتجات المتميزة سيستطيع موقعه التنافسي في هذا القطاع الأمر الذي سيمكنه من زيادة حصته السوقية واستقطاب عملاء جدد.

رابعاً: تحسين الكفاءة المؤسسية وإدارة الموجودات والمطلوبات

سيقوم البنك بتطبيق عدد من الأنظمة الداخلية والآلية التي ستمكنه من تحسين الأداء وتطوير فهم أفضل لكفاءة استخدام الأموال في مختلف بنود الموجودات، بالإضافة إلى تحسين مستوى إدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفوائد لأفضل مستوى. وسيتم ذلك من خلال تطبيق أفضل الأنظمة الآلية التي تم التعاقد عليها من كبرى الشركات والتي يجري حالياً العمل على تطبيقها لتكون جاهزة للعمل في البيئة الحية خلال العام 2013.

خامساً: نتائج الأعمال المتوقعة

تحقيقاً لرؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها، وزيادة حصته من السوق من خلال التركيز على قطاع الأفراد وبالأخص على عملاء النخبة وأصحاب المشاريع الصغيرة، فإن توجهات إدارة البنك لعام 2013، أن تصل نسبة نمو إجمالي موجوداته إلى (7%) ونسبة نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى (15%). بالمقابل، فمن المتوقع أن تصل نسبة نمو إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2013 إلى (17%).

ونتيجةً للاستمرار في إدارة مصادر واستخدامات الأموال بشكل أكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر، فإن من المتوقع أن تصل أرباح البنك في نهاية عام 2013 إلى (22) مليون دينار.

البيانات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح
الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية
(ملحق)

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2012/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2010/12/31	النسبة %
شركة بولاريس للاستثمار	22,954,907	23,0	22,277,947	22,3
شركة سيرت سيكيورتييز انترناشيونال ان في	14,804,059	14,8	14,217,854	14,2
رجائي حليم جريس سلفيتي	10,842,959	10,8	6,940,857	6,9
البنك الاردني الكويتي	9,398,472	9,4	9,026,315	9,0
عصام حليم جريس سلفيتي	6,549,608	6,6	5,891,138	5,9
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	5,295,759	5,3	5,086,060	5,1

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

كما في عام 2011				كما في عام 2012				الاسم	جنسية العضو
المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة	المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة		
			5,891,138				6,549,608	عصام حليم جريس سلفيتي	اردني
7,073,678	1,182,540			7,790,504	1,240,896			سامية سليمان سكر (زوجته)	اردنية
				14,804,059			14,804,059	شركة سيرت سكيوريتيز انتر ناشيونال ان في*	هولندية
			5,086,060				5,295,759	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	اردنية
5,086,060				5,295,759				ويمثلها مجد شويكة	اردنية
			171,470				178,539	شركة عوني الساكت ومشاركه	اردنية
		266,322				277,302		ويمثلها عوني الساكت	اردني
449,090	11,298			467,604	11,763			عليا صبحي الحاج حسن (زوجته)	اردنية
49,889			49,889	51,945			51,945	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة	اردني
443,944			443,944	462,247			462,247	باسم عصام حليم سلفيتي	اردني
			5,000				5,206	شركة إثمار للتزويد	اردنية
15,000		10,000		167,959		162,753		ويمثلها طارق بدير	اردني
10,000			10,000	10,412			10,412	مغيث غياث سخيان	اردني
10,000			10,000	10,412			10,412	محمد نايف البطاينة	اردني
26,052			26,052	27,126			27,126	سمير ابو راوي	ليبي
20,000			20,000	20,824			20,824	فهد بن محمود ملحس	سعودي
4,000			4,000	4,164			4,164	د. خالد فرج الزنتوتي**	ليبي

* تم دخول شركة سيرت سكيوريتيز انترناشيونال ان في الى عضوية المجلس بتاريخ 2012/12/8
 ** تم قبول استقالة الدكتور خالد فرج الزنتوتي بتاريخ 2012/12/8

بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة العليا وأقاربهم

عدد الأسهم كما في عام 2011			عدد الأسهم كما في عام 2012			الجنسية	الاسم
المجموع	أقاربه	الموظف	المجموع	أقاربه	الموظف		
304,750	-	304,750	376,876		376,876	اردنية	نادية حلمي حافظ السعيد
		15,000			17,618	اردني	حنا موسى حنا خوري*
16,052	1,052		18,713	1,095		اردنية	تيتيانا ايليا سالم نينو (زوجة)

* تم قبول استقالة حنا موسى حنا خوري بتاريخ 2012/8/30
 وفي خلاف ما ورد في الجدولين أعلاه لا يوجد سيطره من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الإدارة العليا.

أسعار أسهم البنك خلال السنوات الخمس الماضية

السنة	2012	2011	2010	2009	2008
السعر	1,370 دينار	1,440 دينار	2,010 دينار	1,800 دينار	3,000 دينار

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المتحققة والأرباح النقدية الموزعة

السنة	2012	2011	2010	2009	2008
الأرباح المحققة	14,747,085	10,336,736	21,332,951	16,313,890	15,609,002
الأرباح النقدية الموزعة	-	6,000,000	12,000,000	10,000,000	9,500,000
الأرباح المقترح توزيعها	6,000,000	-	-	-	-

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

عصام حليم جريس سلفيتي- رئيس مجلس الادارة (عضو تنفيذي، غير مستقل)
 رئيس لجنة الادارة ولجنة التحكم المؤسسي ولجنة ادارة المخاطر والامتثال

تاريخ الميلاد: 1944
الشهادة العلمية: حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت
الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الإتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- رئيس هيئة مديري شركة الإتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – ولتاريخه.

- مدير عام بنك الاتحاد من 1989/07 - 2008/07.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1989/6-1986/10.

رئيس وعضو مجلس ادارة كل مما يلي:

- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.

يمثل البنك في عضوية عدد من الشركات التي يساهم بها البنك:
▪ عضو مجلس ادارة في شركة زارو للاستثمار.

"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة – نائب رئيس مجلس الادارة (عضو غير تنفيذي، مستقل)
عضو في لجنة الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ الميلاد: 1949

الشهادة العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال 1974 من إنجلترا.
الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة شركات حمودة.
- رجل أعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار من 1975/1/1 ولغاية تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو مجلس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.

سمير امحمد أبو راوي (عضو غير تنفيذي، مستقل)

تاريخ الميلاد: 1946

الشهادة العلمية: بكالوريوس محاسبة 1967
الخبرات العملية:

- عضو نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.
- زميل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين / الأردن.
- عضو مجلس الإدارة المنتدب / شركة مركز التجارة العالمي في القاهرة.
- محاسب قانوني منذ عام 1968 ولتاريخه.

مجد محمد عبد الكريم شويكة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التدقيق، وعضو في لجنة التكم المؤسسي

تاريخ الميلاد: 1966

الشهادة العلمية:

- بكالوريوس ادارة اعمال/ علوم مالية 1987 بمرتبة الشرف.
- حاصلة على شهادة مهنية (CMA) 1999.
- حاصلة على شهادة (Executive Education Program YPO-WPO Presidents Seminar: Strategic Leadership) من جامعة كولومبيا 2010
- حاصلة على شهادة Global Senior Management Program من جامعة شيكاغو 2012

الخبرات العملية:

- رئيسة هيئة مديرين شركة مشارق لتنمية الادارة الحديثة.

- رئيس تنفيذي لمجموعة فيتل الشرق الأوسط وأفريقيا (VTEL MIDDLE EAST AND AFRICA) (2010/07 – 2012/12/31).
- رئيس تنفيذي لشركة البتراء الأردنية/ أورانج خلوي (ORANGE MOBILE)، ونائب رئيس تنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية (2006/01 – 2010/05).
- رئيس تنفيذي للمالية في موبايلكم وعضو في اللجنة التشغيلية (2000/3 – 2006/1).
- مدير مالي في (DHL) (1992 – 2000).
- محاسب مشروع لمحاسبة وتخطيط المشاريع في شركة المقاول العالمي الاميركية (AICI) (1988 – 1992).
- مدقق في آرثر أندرسون (1987 – 1988).
- عضو لجنة السياسات الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- رئيس الهيئة الإدارية لملتقى النسائي العالمي - الأردن.
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.
- عضو هيئة إدارية في منظمة الرؤساء الشباب.
- عضو مجلس إدارة نادي الاعمال السويسري الاردني.
- عضو في مجلس امناء جامعة الاسراء.
- عضو شرف في نادي الاينرويل/ عمان.
- عضو شرف في مركز هيا الثقافي.

المهندس عوني موسى عبد الرحيم الساكت (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة الإدارة

تاريخ الميلاد: 1938

الشهادة العلمية: ماجستير هندسة مدنية 1961

الخبرات العملية:

- مؤسس وشريك ورئيس تنفيذي لشركات مقاولات إنشائية.
- نقيب المقاولين الأسبق لعدة دورات والرئيس المؤسس لإتحاد المقاولين العرب.
- مشارك ورئيس وعضو مجلس إدارة لشركات إستثمارية وصناعية وعقارية وتأمين.
- عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين.
- عضو جمعية المحكمين الأردنيين.

باسم عصام حليم سلفيتي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة إدارة المخاطر والامتثال ولجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ الميلاد: 1972

الشهادات العلمية:

- ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.
- بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.

الخبرات العملية:

- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (PERELLA WEINBERG PARTNERS, LONDON UK) (2007 – ولغاية تاريخه).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (MORGAN STANLEY & CO. LONDON UK) (2000 – 2006).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (BEST LABORATORIES INC. SUNNYVALE, CALIFORNIA) (1994 – 1998).

طارق عثمان بدير (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة التدقيق و لجنة التحكم المؤسسي

تاريخ الميلاد: 1968

الشهادة العلمية: ماجستير اقتصاد 1992

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة اثمار للتزويد

- عضو مجلس ادارة غرفة التجارة الدولية
- عضو مجلس ادارة الشركة العامة للتعدين
- عضو ادارة مجموعة اوفتك القابضة

مغيث غياث سخيان (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة ادارة المخاطر والامثال
تاريخ الميلاد: 1973
الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة نظم صناعية
- ماجستير ادارة اعمال 1999-2001
- الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي لشركة انهام
- عضو مجلس ادارة GMS القابضة
- مدير تنفيذي ونائب رئيس مجلس الادارة لشركة الاتحاد للنقلات
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة نيروز للاتصالات
- مدير شركة فيتل الشرق الاوسط وافريقيا للاتصالات
- عضو مجلس امناء الجامعة الامريكية في افغانستان
- عضو مجلس امناء انجاز

فهد بن محمود ملحق (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة ادارة المخاطر والامثال
تاريخ الميلاد: 1976
الشهادات العلمية: بكالوريوس ادارة اعمال 1995 - 2000
الخبرات العملية:

- مؤسس ورئيس مجلس ادارة دوبراندو/ عمان – الأردن.
- عضو مجلس ادارة ورئيس اللجنة التنفيذية (البنك التجاري الفلسطيني – رام الله).
- عضو مجلس ادارة شركة البحر الابيض المتوسط للاستثمار السياحي عمان – الأردن.
- المدير العام وعضو مجلس ادارة الباسم للمقاولات المحدودة (الرياض – المملكة العربية السعودية).
- مؤسس ونائب رئيس مجلس ادارة جلف مينا للاستثمار (دبي – الإمارات العربية المتحدة).
- عضو مجلس ادارة مجموعة المحمودية (عمان – الأردن).

محمد نايف البطاينة (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت
تاريخ الميلاد: 1953
الشهادات العلمية: بكالوريوس الهندسة المعمارية جامعة تكساس/ الولايات المتحدة الامريكية 1979.
الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة العصرية الأردنية للإستثمار.
- رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنية الأمريكية (غرفة التجارة الأمريكية في الأردن).
- عضو مؤسسة تشجيع الإستثمار.
- عضو مؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية.
- عمل في تطوير المشاريع الهندسية والبيئية خاصة في مجالات الطاقة والمياه والزراعة الحديثة.

د. خالد فرج محمد الزنتوتي – نائب رئيس مجلس الادارة (عضو غير تنفيذي، مستقل)

استقال عضو المجلس بتاريخ 2012/12/8
عضو في لجنة التحكم المؤسسي
تاريخ الميلاد: 1954
الشهادة العلمية: دكتوراة الفلسفة في العلوم المالية 1990
الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي للمحفظة الإستثمارية / ليبيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي البريطاني/ بريطانيا.

- أستاذ جامعي / أكاديمية الدراسات العليا للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- أستاذ محاضر / كلية الاقتصاد جامعة قاريونس (سابقاً).
- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (سابقاً).
- الأمين المساعد لشؤون التعاون الدولي والاستثمار الخارجي (سابقاً).
- رئيس وعضو مجالس إدارة مصارف تجارية وشركات قابضة وشركات مالية وشركات سياحية وشركات خدمية (سابقاً).

بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية

نادية حلمي حافظ السعيد: (المدير العام)

تاريخ الميلاد: 1965

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الادارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية:
- مدير عام بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الإتحاد في عد مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.
- مجموعة نجار - القاهرة.

العضويات :

- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك.
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO.
- عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.
- عضو مجلس المدفوعات الوطني الاردني.
- عضو مجلس إدارة شركة "انجاز" لتهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الاردني.
- عضو مجلس جمعية إداما للطاقة و المياه و البيئة EDAMA.
- عضو مجلس الأمناء لنادي خريجي الجامعة الأمريكية بالقاهرة -الأردن.
- عضو مجلس الهيئة العامة لمركز هيا الثقافي .

ديمة مفلح محمد عقل: نائب المدير العام

تاريخ الميلاد: 1968

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (IMPERIAL COLLEGE) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.
- الخبرات العملية:
- عملت لدى بنك الإتحاد من تاريخ 2007/10.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والإمتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).

أنطون فرنسيس أنطون لولص: (مساعد المدير العام) مدير إدارة التجزئة والفروع المحلية والخارجية

تاريخ الميلاد: 1965

الشهادة العلمية:

حاصل على دبلوم مهني في ادارة الخدمات المصرفية من IFS School of Finance – بريطانيا عام 2009.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد من تاريخ 2010/08.
- مدير ادارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي (ش.م.ع) – الاردن (2004 – 2010).
- مدير وحدة الاعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في بنك HSBC – الاردن (1986 – 2004).

محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة: (مساعد المدير العام) إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ الميلاد: 1971

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد بتاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس ادارة الشركة المتخصصة للتجارة – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو هيئة المديرين في شركة الإتحاد للوساطة المالية.

عبد الله محفوظ ثيودور كشك: (مساعد المدير العام) مدير ادارة العمليات المالية

تاريخ الميلاد: 1967

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1990 من Walsh College for Accountancy & Business Administration في الولايات المتحدة الامريكية.
- حاصل على شهادة مهنية (CPA) عام 1991.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد من تاريخ 2009/04.
- مساعد مدير عام الشؤون المالية (بنك الجزيرة) في المملكة العربية السعودية (2003 – 2009).
- مدير أول في قسم الاستشارات المالية (أرثر أندرسون) في المملكة العربية السعودية (1993 – 2003).
- مسؤول حسابات شركة شريدر بورتر الهندسية في الولايات المتحدة الامريكية عام 1992.
- زميل جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.

بشار "محمد خير" عوض عبابنه: (مساعد المدير العام) رئيس ادارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1970

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الاعمال/ التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد من تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (1994 – 2002).
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار ابتداء من 2010/5 – ممثل لبنك الاتحاد.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي: (مساعد المدير العام) الائتمان وادارة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1966

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال/ محاسبة عام 1995 من الجامعة الاردنية
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام 1987 من الجامعة الاردنية

الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد من تاريخ 2008/10
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2008-2007)
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2007-2005)
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (2005-2004)
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2004-1991)

حنا موسى حنا خوري: (مساعد المدير العام) مدير إدارة الخزينة والاستثمار (لغاية 2012/9)

استقال الموظف بتاريخ 2012/8/30

تاريخ الميلاد: 1969

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في التمويل عام 2001 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال عام 1991 من الجامعة الامريكية بالقاهرة.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد من تاريخ 1991/09.
- مساعد المدير العام لإدارة الخزينة، الاستثمار والعلاقات الخارجية منذ عام 2010.
- مدير الخزينة والاستثمار والصرافة المركزية والعلاقات الخارجية منذ عام 2003.
- مدير الخزينة منذ عام 1998.
- مسؤول قسم الاستثمارات الاجنبية 1996.
- عضو مجلس ادارة شركة الاتحاد للاستثمارات المالية – ممثل لبنك الاتحاد (2006 – 2011/4).
- عضو مجلس إدارة في شركة جوايكو.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عن عام 2012

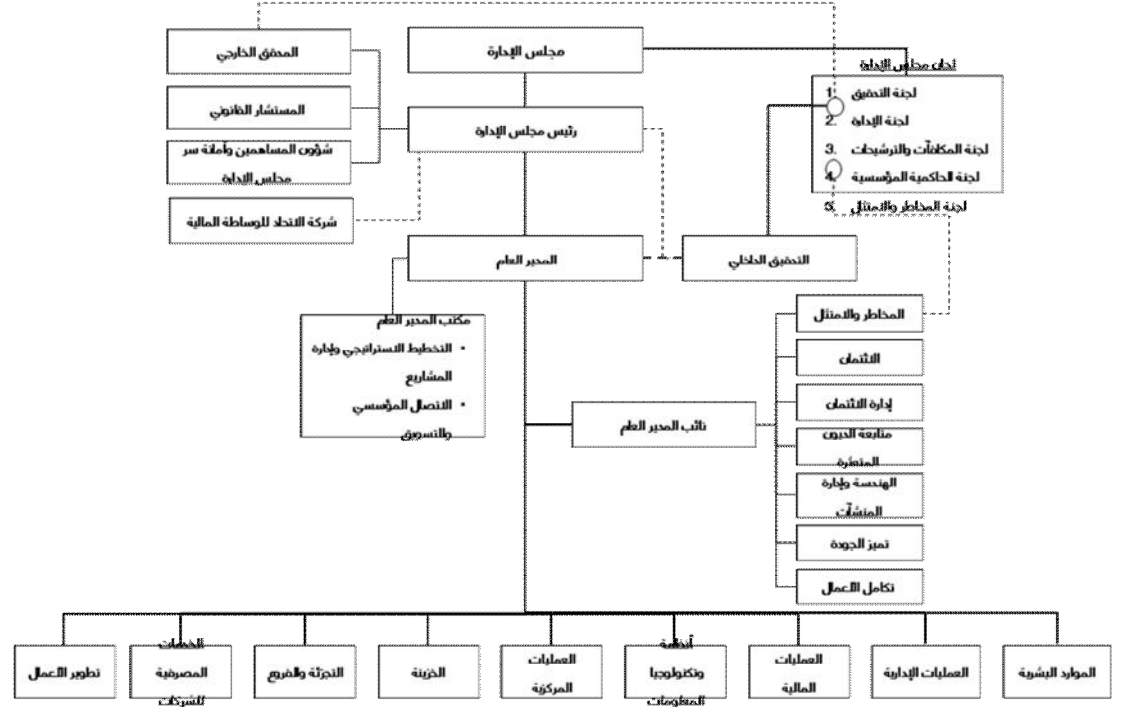
البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات	سفر وإقامة	رواتب وعلاوات ومكافآت
أعضاء مجلس الإدارة:				
السيد عصام سلفيتي	5,000	24,000	1.230	280,000
السيد محمد نبيل حمودة	5,000	33,650		
السيد سمير أبو راوي	5,000	24,000	13,293	
الدكتور خالد الزنتوني	5,000	26,750		
السيد باسم عصام سلفيتي	5,000	25,000	13.586	
مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	5,000	26,250		
السيد عوني الساكت	5,000	33,850		
السيد فهد ملحس	1,500	24,250		
السيد مغيث سحتيان	2,500	30,000		
السيد طارق بدير	2,500	25,250		
السيد محمد نايف البطاينة	2,500	26,250		
دولة الدكتور فايز الطراونة	1,000			
السيد هيثم الدحلة	1,000			
السيد محمد سليمان القريوتي	1,000			
السيد رمزي سلفيتي	1,500			
السيد عبد الكريم الزعبي	1,500			
المجموع	50,000	299,250	28.109	280.000
الإدارة التنفيذية:				
معالي السيدة نادية السعيد			4.290	224,000
السيدة ديمة عقل			1.529	149,120
السيد انطون لولص				109,920
السيد محمد غاصب حتاملة				103,520
السيد عبدالله كشك				121,120
السيد بشار عباينة			1.236	86,320
طارق "محمد سعيد" بدوي				94,941
السيد حنا خوري			8.631	61.148
المجموع			15.686	950.089

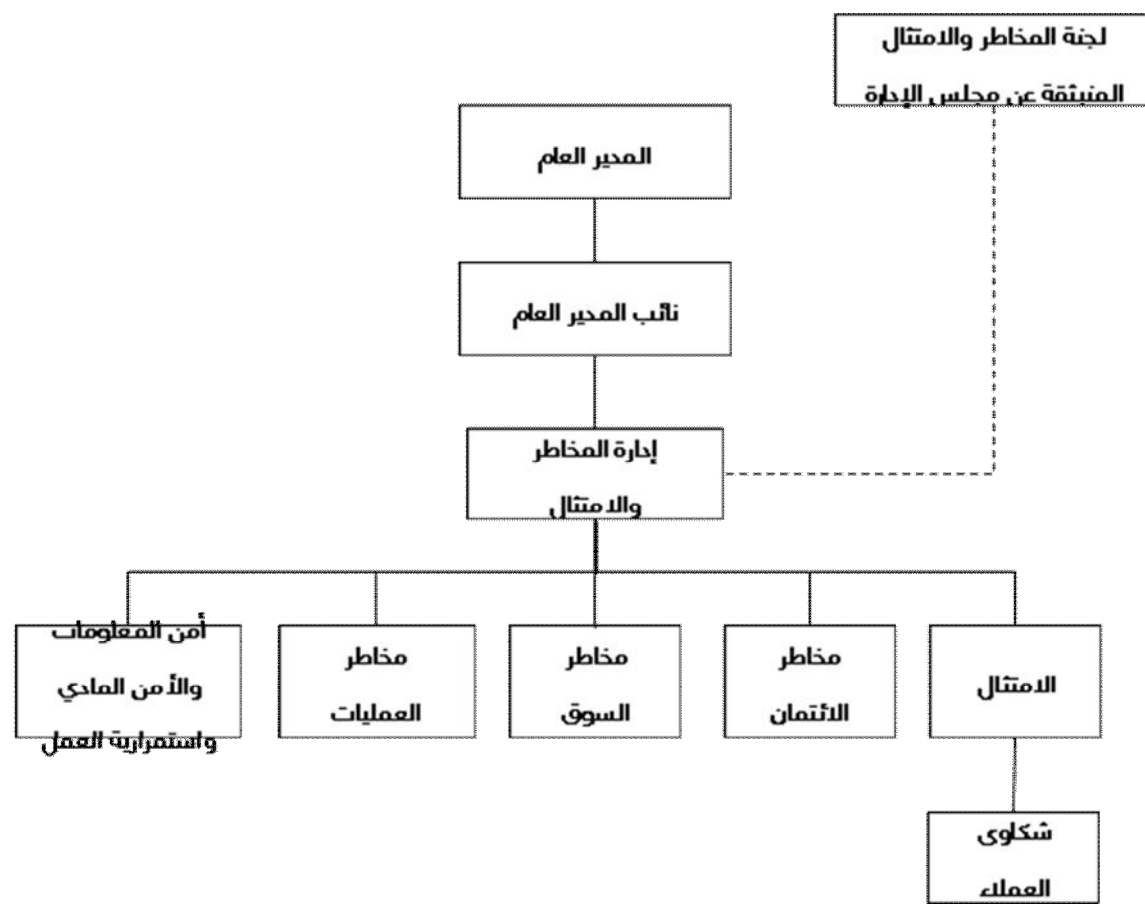
* قام البنك ببناء مخصص (1.500.000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2012 ليتم دفعها في عام 2013.

كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لأعضاء الإدارة التنفيذية (رئيس مجلس الإدارة المتفرغ، والإدارة التنفيذية اعلاه):-

- 1- سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
- 2- خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.

الهيكل التنظيمي





سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب أن تتوفر في الموظف المراد تعيينه الشروط الواجبة بحسب المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة استناداً للوصف الوظيفي المقرر لها.
- اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
- التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
- التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
- يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
- الحرص على تفعيل سياسة تعيين الاقارب في البنك.
- اعتماد افضل الطرق الحديثة في استقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

بيانات الموظفين

* بلغ عدد موظفي البنك كما في 2012/12/31 (683) موظفاً:-

- 1- (659) موظفاً في الادارة العامة والفروع في الاردن.
- 2- (14) موظفاً في فرع رام الله.
- 3- (10) موظف في شركة الإتحاد للوساطة المالية.

* الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم.

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	رام الله	شركة الاتحاد للساطة المالية
ماجستير	39	2	-
دبلوم عالي	1	-	-
بكالوريوس	421	5	8
دبلوم	50	3	-
توجيهي	85	3	1
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	63	1	1
المجموع	659	14	10

* التوزيع الجغرافي لموظفي البنك والشركات التابعة.

عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع
10	فرع جبل الحسين	388	الإدارة العامة
2	فرع شارع الرينبو	18	فرع الشميساني
2	فرع الظهير	9	فرع جبل عمان
6	فرع البيادر	9	فرع دابوق
7	فرع مادبا	10	فرع الجاردنز
10	فرع الزرقاء	8	فرع الصوفية
7	فرع الزرقاء الجديدة	9	فرع شارع مكة
7	فرع الرمثا	7	فرع الجبيهه
9	فرع اربد	9	فرع سيتي مول
7	فرع الحصن	7	فرع ضاحية الياسمين
7	فرع العقبة	8	فرع مرج الحمام
3	فرع كهرباء العقبة	7	فرع المدينة
16	وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	9	فرع الوحدات
5	صرافة جبل عمان	5	فرع ماركا الشمالية
1	مكتب صرافة العقبة	9	فرع تاج مول
5	مكتب تداول اربد	9	فرع عبدون
12	مستودعات البوند	5	فرع عبدون الشمالي
10	شركة الاتحاد للوساطة المالية	9	فرع ام اذينة
14	فرع رام الله	8	فرع جو بارك
683	المجموع		

التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية تأهيل وتدريب كافة فئات الموظفين من خلال تزويدهم بالمهارات المناسبة في مجالات العمل المصرفي والإداري المختلفة التي من شأنها تعزيز المعرفة والخبرة لديهم، وبما يمكنهم من أداء وظائفهم وتحفيزهم، حيث قام البنك بإيفاد الموظفين إلى مجموعة متنوعة من برامج التدريب المتخصصة داخل وخارج المملكة، كما قام بإشراك عدد منهم للحصول على شهادات مهنية وأكاديمية.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام 2012:

البيان		عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
مركز تدريب داخل البنك	740	69.75	680	90.31	60	19.48	
دورات محلية	313	29.5	73	9.69	240	77.92	
دورات خارجية	8	0.75	0	0	8	2.60	
المجموع	1061	100	753	100	308	100	

- تم العمل على تدريب جميع الموظفين الجدد الذين إنضموا عام 2012 إلى بنك الإتحاد الذي مكن الموظفين من الالمام بالاساسيات التي تساعد في مجال عملهم.

- حصل بعض الموظفين على شهادات مهنية في مجال عملهم:

- حصل (1) موظف من الادارة على شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية
- حصل (2) موظف من الادارة على شهادة Association of certified Anti- landering money lundering
- حصل (1) موظف على شهادة متخصصة (CCNA CISCO) Certified Network asoclate
- حصل (1) موظف من الادارة على شهادة Certified Operational Risk Executive – CORE
- حصل (1) موظف على شهادة متخصصة Certified Penetration Testing Engineer (CPTE)
- حصل (3) موظف من الادارة على Specialized Professional Diploma Program in Risk Management and Basel Accord (Risk Management Officer)
- حصل (1) موظف على شهادة متخصصة Specialized Professional Diploma Program in Documentary Credits

كما تم تدريب طلبة الجامعات الاردنية والاجنبية وعلى النحو التالي:

- قام البنك بتدريب (20) طالب/ طالبة من مختلف الجامعات الاردنية.
- تم التعاون مع (Colombia Iniversity)، حيث تم تدريب طالبة لمدة شهرين.
- تم التعاون مع لويك- برنامج العمل الصيفي الذي يوفر للطلبة فرص عمل مدفوعة الاجر، حيث تم اختيار عشرة طلاب بناء على معايير تتوافق مع متطلبات ومعايير بنك الإتحاد.

أتعاب مدققي الحسابات

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2012 مبلغ (82.492) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، منها (13.224) دينار لشركة الإتحاد للوساطة المالية و(17.298) دينار لفرع رام الله.

المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

للحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الإتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. فتستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة ضماناً الاسترداد في حالة التعثر.

وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/ أو التنازل عن إتمادات مستندية واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الإلتزامات.

و يتم استخدام استراتيجيات تنوع مكونات المحفظة الائتمانية كاداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تتم ادارة مخاطر التركيزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية و التصنيفات الائتمانية والمنتجات.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أولتخفيف من آثارها.

مخاطر السوق

تعرّف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية. يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الاتحاد. هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي إلى التأثير الملموس على ربحيته.

مخاطر أسعار الفائدة

وتتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته. تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق. وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد. ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمطالبات التشغيل العادية. يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الأول: يتعلق بإدارة الاحتياطات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمطالبات الرقابية والسياسات الداخلية.
2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة .

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنويع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين. ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بالخسارة الناجمة عن فشل في العمليات الداخلية أو عدم كفايتها والناتجة عن الأشخاص أو النظم، أو عن مصدر (حدث) خارجي. اعتمدت سياسة المخاطر التشغيلية بوضع نظام تقييم المخاطر الذاتية CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراء الرقابي الموضوع، بحيث يتم فحص هذه الإجراءات بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. كما تقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتحديد متطلبات كفاية رأس المال. لتخفيف حدة الأخطار التشغيلية المختلفة فقد قام البنك بالتعاقد مع شركة تأمين لشراء بوليصة تأمين (BBB) تعطي الخسائر الناجمة عن أخطار الاختلاسات الداخلية أو الخارجية و/أو خسارة الأصول الملموسة إلخ ...

مخاطر الائتمثال

يطلق عليها أيضا مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) او الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والاورام وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الادارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الاجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة الى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة الى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات واجراءات داخلية ضمن اطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية و التي تتم مراجعتها بشكل دوري.

مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على إستخدام الوسائل والأدوات والإجراءات لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها. ولإجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد، تعاقداً مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات من الإختراقات الأمنية.

وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات حسب افضل الممارسات العالمية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة للاستمرارية العمل لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه.

بيانات إضافية أخرى بموجب تعليمات الإفصاح

- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات أو براءات إختراع أو حقوق إمتياز.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.
- للبنك شركة تابعة واحدة مملوكة بالكامل وهي شركة الاتحاد للوساطة المالية، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والاستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.
- جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (40) ضمن البيانات المالية للبنك.
- لا يوجد اي اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الاتحاد يقر بمسؤوليته عن صحة البيانات وتوفير نظام رقابة فعال في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2013.

كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
"محمد نبيل" حمودة	نائب رئيس مجلس الإدارة	
شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال	عضو	
سمير ابو راوي	عضو	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	
شركة إثمار للتزويد	عضو	
شركة عوني الساكت	عضو	
باسم سلفيتي	عضو	
مغيث سختيان	عضو	
محمد البطاينة	عضو	
فهد ملحس	عضو	
ناديا السعيد	المدير العام	
عبدالله كشك	المدير المالي	

دليل التحكم المؤسسي Corporate Governance Policy

مقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد باهمية الحاكيمه المؤسسيه لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقه المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من اثر إيجابي على سلامه البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجيه في النمو، فقد قرر مجلس الادارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكيمه المؤسسيه) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إداره، إداره تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكيمه المؤسسيه التي تم اصدارها بتاريخ اب 2007، والقوانين الاخرى ذات العلاقة وتماشيا مع افضل الممارسات الدولييه بخصوص الحاكيمه المؤسسيه.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الارشادية الاربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
- الشفافيه والافصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والادارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
- المساءله في العلاقات بين الادارة التنفيذية للبنك ومجلس الادارة، وبين مجلس الادارة والمساهمين، وبين مجلس الادارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والاجراءات المعتمدة في البنك.

تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الادارة وتحديثه سنويا من قبل لجنة الحاكيمه في ضوء المستجدات الداخليه والخارجيه وبما يعكس اخر التطورات في هذا الخصوص.

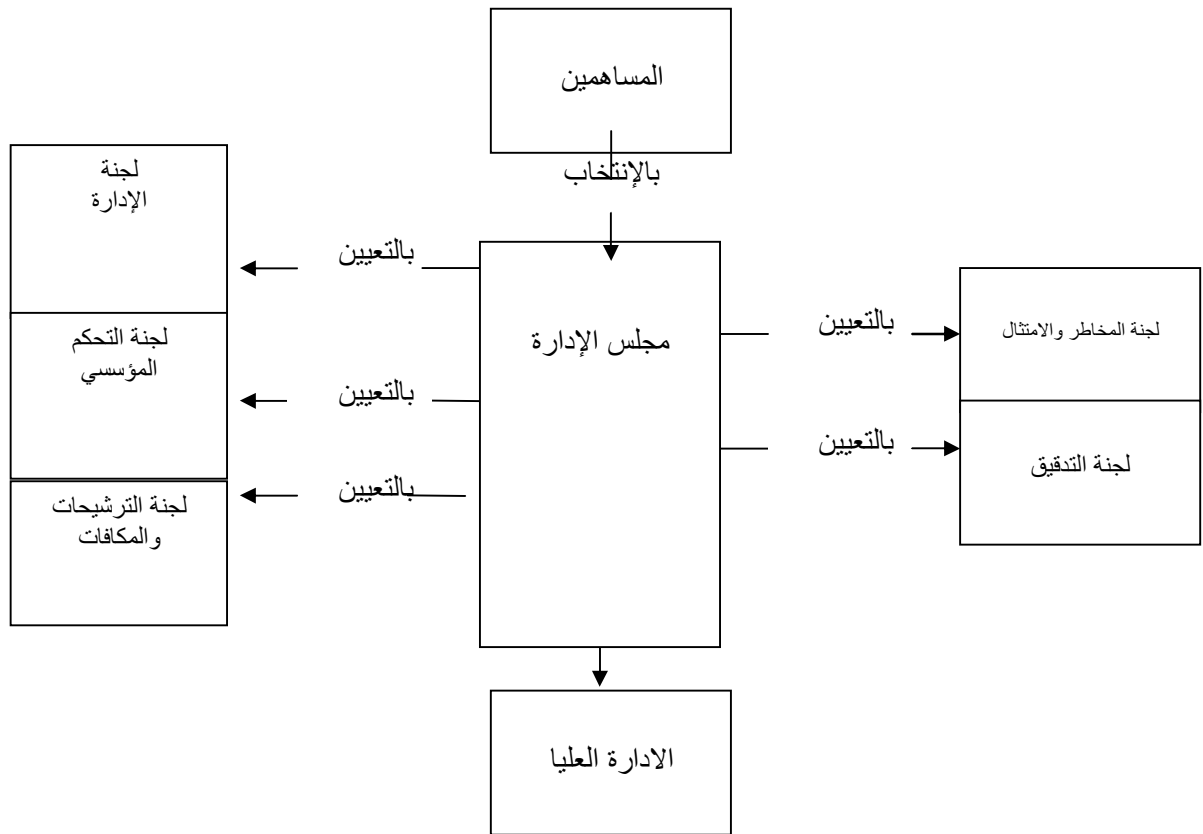
كما وسيقوم مجلس الادارة ومن خلال لجنة الحاكيمه المؤسسيه بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل. يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي او من خلال موقعه الالكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد اي مساهم بنسخه من هذا الدليل في حال طلبه لها.

اننا في بنك الاتحاد نؤمن ان التطبيق الخلاق لاسس الحاكميه المؤسسه يشمل ايضا:

- تنظيم العلاقات بين كافه الاطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءه والمحاسبه والمسؤوليه والرقابه الداخليه.
- بناء ثقافه مؤسسية تؤمن باهداف المؤسسه وتعزز اسس المسؤوليه والكفاءه والفاعليه.
- تطوير الاسس السليمه والكفؤه لتطوير وتنفيذ دور الرقابة الداخلية والتدقيق وادارة المخاطر والامتثال.

هيكل التحكم المؤسسي

تتم ادارته بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الاداره الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات ادارته البنك لموظفي واداري البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الاداره وعلاقته بالاداره التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة. ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.
- يراعى اختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار، كما يراعى أن لا تربط بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة ويمكن أن تضم عضوية المجلس عضوين تنفيذيين (الأعضاء الذين يشغلون وظائف في البنك) كحد أقصى، على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الاعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة تنفيذية، شريطة تعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي إعتبارات أو أمور خارجية. ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أ. أن لا يكون قد عمل في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- ب. أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
- ج. أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.
- د. أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/ أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
- هـ. أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية مجلس الإدارة.
- و. أن لا تزيد مساهمته في البنك عن 5% من رأس مال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر ينطبق عليه هذا الشرط.

المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله:

أولاً: الصفات الشخصية

- الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
- النزاهة والموضوعية.
- المصداقية والأمانة.
- الشفافية.
- تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
- الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

- القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الاطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
- يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.

- فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
- الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
- المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والاطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
- الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
- الالمام بأعمال البنك والاطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تؤثر عليه
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل
- القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

- الالتزام بحضور اجتماعات المجلس والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة.
- الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
- السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
- الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة.
- الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجيه أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة. ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح.
- تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
- تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.

مسؤوليات مجلس الإدارة

الاطار العام:

1. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى ذات العلاقة.
2. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
3. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
4. على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
5. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.

في مجال ادارة المخاطر والمتطلبات الرقابية:

1. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
2. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
3. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس.

في مجال التعيينات والإحلال:

1. يقوم مجلس الادارة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الادارة أي قرابة من الدرجة الثالثة فما دون.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام:

1. يجب على المجلس – من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت – تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. كما تقوم لجنة الترشيحات بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الادارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.

في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح:

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لرسم الخطط التفصيلية لتحقيق هذه الأهداف.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك. كما يتم اعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الادارة تبين الانجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم. حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الادارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة اعماله. ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم. ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس باعتماد سياسة الافصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الافصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الالكتروني للبنك ...الخ.

في مجال أنظمة الضبط والرقابة:

1. يقوم مجلس الادارة بإعتماد السياسات والاجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من وجود اجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والاجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
3. يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعاليتها من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له أو من خلال الحصول على رأي من جهات خارجية مختصة.
4. يتحقق المجلس من التزام ادارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.

مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين في المجلس.

2. خلق ثقافة خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
5. الدعوة لاجتماعات مجلس الادارة ولاجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.

تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
3. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بجدول الاجتماع وبالمعلومات الكافية للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع قبل أسبوع على الأقل من موعد الإجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية كلما احتاج الأمر.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه – إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه.
7. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات.

أمين سر المجلس

1. يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس اختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
 - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 - تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
 - اعداد جدول اجتماع مجلس الادارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافي.
 - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
 - ادارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالاجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.

2. يتم انشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الالكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى.
3. يتم الافصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
8. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الإدارة.
- لجنة المخاطر والامتثال.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة الترشيح والمكافآت.

والتالي توضيح مهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

- يتم اعتماد ميثاق لجنة التدقيق من قبل مجلس الادارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة دائرة التدقيق ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
- يتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
- إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الادارة على أن يكون منهم عضوين مستقلين على الأقل.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة الالمام الكافي بالمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، ومعرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون إثنان من الأعضاء على الأقل حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية.

رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء المستقلين رئيساً لها.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمانة سر اللجنة:

يتولى أمين سر مجلس الادارة أمانة سر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. مراجعة الأمور الأساسية التالية:
 - نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
 - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية.
 - أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
2. دور اللجنة تجاه المدقق الخارجي:
 - الرقابة على مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك.
 - تقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية.
 - تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت المدقق الخارجي، وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به.
3. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
4. دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش وتقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
5. مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من:
 - تنفيذ كامل تعليمات البنك المركزي.
 - مطابقة البيانات المالية للمعايير المحاسبية المطبقة.
6. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7. الحصول على رأي موضوعي من المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ومتطلبات المعايير المحاسبية المطبقة حيثما يلزم.
8. مراجعة تقارير تدقيق أنظمة المعلومات ومتابعة تصويب الملاحظات التي وردت بخصوصها.
9. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
10. أية أمور أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

صلاحيات اللجنة:

- يفوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق وضمن نطاق عملها بما يلي:-
- طلب أي معلومات من موظفي البنك وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
 - طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
 - طلب حضور أي موظف أو عضو مجلس إدارة في البنك لاجتماعات اللجنة للحصول على المزيد من الإيضاحات.
 - طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في البنك ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
 - التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة، مع مراعاة تغيير المدقق الخارجي مرة كل أربع سنوات أو على الأقل تغيير الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق، وذلك حسب متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي.
 - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي للبنك.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- يحضر المدقق الداخلي جميع اجتماعات اللجنة وبحيث يتم الاجتماع به مرة على الأقل سنوياً دون حضور الإدارة التنفيذية.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين أو المدقق الداخلي، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين عن أربعة أشهر.
- تجتمع اللجنة مع المدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة دون حضور الإدارة التنفيذية.

لجنة الإدارة

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل بالإضافة الى المدير العام، ومدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات ومدير ادارة المخاطر.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

رئاسة اللجنة:

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الإدارة على الأقل.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع.
لا يحق للمدير العام، أو مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات أو مدير ادارة المخاطر التصويت على قرارات اللجنة.

أمانة سر اللجنة:

يتولى مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أسبوعياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

أولاً: في مجال الائتمان:

1. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها عليها إلى مجلس الإدارة.
2. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
3. الإطلاع على التقارير الخاصة بتصنيف حسابات الائتمان والمخصصات المعدة حسب تعليمات البنك المركزي.
4. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
5. الإطلاع على التقارير الخاصة بتحصيل وتنظيم وتوثيق الديون غير المنتظمة والمتعثرة والتي تبين المبالغ المحصلة من تلك الحسابات بشكل تفصيلي وآخر التطورات عليها.
6. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
7. الإطلاع على السياسة الائتمانية أية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى:

- سقف الائتمان المختلفة
- سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
- صلاحيات المنح المختلفة
- سياسة قبول المخاطر
- المنتجات الائتمانية المختلفة

وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات

ثانياً: في مجال الإستثمار:

1. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
2. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظة المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
4. الاطلاع المستمر على سياسات الاستثمار وتعديلاتها بما في ذلك السياسات الخاصة بوحدة الصرافة والوساطة.
5. الاطلاع على سقف الاستثمار المختلفة المقررة من مجلس الادارة للالتزام بها.

ثالثاً: في مجال النفقات والمشتريات:

1. التنسيب للمجلس بإقرار الميزانية التقديرية للنفقات والمشتريات والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعية.
2. دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراساتها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها.
4. أية أمور أخرى تتعلق بالنفقات والمشتريات ويرى المدير عرضها على اللجنة.

رابعاً: في مجال شؤون الموظفين:

1. دراسة سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بشؤون الموظفين ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس إدارة البنك.
2. إقرار السياسات الخاصة بعملية تطوير الموظفين وتدريبهم والتخطيط الوظيفي لهم وفق الإطار العام للخطط الموضوعة لتنمية وتطوير البنك.
3. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت / الرواتب كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والإحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
4. التوصية على تعيين وإستقالة موظفي البنك بدرجة مساعد مدير عام فما فوق.
5. الموافقة على مشاريع إعادة الهيكلة وعلى التعديلات الجوهرية على الهيكل التنظيمي.
6. الموافقة على المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين وعلى الآلية التي ستستخدم لتحديد هذه المكافآت.
7. أية أمور أخرى تتعلق بالموظفين ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

خامساً: في مجال المكننة:

1. دراسة سياسة البنك الخاصة بمكننة عمليات البنك ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس الإدارة لإقرارها.
2. الموافقة على خطة مكننة البنك ومتابعة المراحل المختلفة التي وصلت إليها من خلال تقارير دائرة نظم المعلومات والتدقيق الداخلي ولجنة المكننة الداخلية.
3. الموافقة على الميزانية التقديرية الخاصة بمكننة عمليات البنك سواء كانت لشراء الأجهزة أو البرمجيات.
4. أية أمور أخرى تخص مكننة عمليات البنك ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

سادساً: في مجال الإدارة:

1. تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
2. متابعة أداء البنك بشكل ربع سنوي مقارنة بأداء القطاع المصرفي ككل، وبالموازنة التقديرية للبنك والخطة السنوية.
3. الموافقة على قرارات التفرع بناء على الدراسات المعدة بهذا الخصوص.
4. الموافقة على المنتجات والخدمات الجديدة التي سيقدمها البنك بما في ذلك المنتجات المقدمة من قبل وحدة الصرافة أو الوساطة.
5. أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

لجنة إدارة المخاطر والإمتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر والإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة الى مدير إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة:

يكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجنة.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الادارة على الأقل.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع، ولا يحق لمدير ادارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة :

يتولى مدير ادارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن أربعة أشهر.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. الموافقة على هيكل ادارة المخاطر.
2. الموافقة على خطة إدارة المخاطر السنوية.
3. التوصية لمجلس الادارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة (Risk Appetite)
4. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك ورفع توصيتها لمجلس الادارة للموافقة على هذه السياسات. تشمل هذه السياسات سياسة ادارة المخاطر، السياسة الائتمانية، السياسة الاستثمارية، سياسة ادارة مخاطر العمليات، سياسة ادارة مخاطر السوق.
5. التأكد من أن الادارة التنفيذية قد قامت بتطوير إجراءات العمل اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر ومن مدى الالتزام بهذه الاجراءات.
6. الموافقة على سقوف المخاطر المختلفة في كافة عمليات البنك بما في ذلك سقوف الدول، سقوف العملات، سقوف القطاعات الاقتصادية، سقوف توزيع المحفظة الائتمانية المختلفة.
7. الموافقة على كافة السقوف الخاصة بالخرينة.
8. الإطلاع على الدراسات الاقتصادية المختلفة حول الأداء المتوقع للقطاعات الاقتصادية الأردنية أو أداء العملات أو الأسواق المالية المختلفة أو أي سوق آخر سيتعرض البنك لمخاطره، لتكون هذه المعلومات الأساس لاتخاذ قرارات التعرض للمخاطر.
9. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
10. مراجعة تقارير المخاطر المختلفة المرفوعة للجنة من قبل دائرة المخاطر واتخاذ التوصيات اللازمة بناء على هذه التقارير ورفع ملخص بها لمجلس الادارة بحيث تشمل هذه التقارير ما يلي على الأقل:
 - تحليل المحفظة الائتمانية.
 - تقارير المخاطر التشغيلية لكافة وحدات الأعمال (بما في ذلك الوساطة والصرافة).
 - تقارير مخاطر السوق المختلفة من تقييم المحفظة وفجوة السيولة وفجوة أسعار الفائدة.
11. استلام تقارير بحالات التجاوز لسقوف المخاطر المختلفة والموافقة على هذه التجاوزات و تفويض جزء من هذه الصلاحيات لرئيس اللجنة.
12. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
13. الموافقة على توصيات إدارة المخاطر بأخذ مخصصات مقابل الديون المتعثرة.
14. مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، ورفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.
15. الموافقة على خطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ وخطة أمن المعلومات والتأكد من التطبيق الكامل لها.
16. اجراء مراجعة سنوية شاملة لكافة سياسات المخاطر ومستوى المخاطر المقبول من البنك وسقوف المخاطر المختلفة.
17. الموافقة على أدوات التحوط المختلفة لدى البنك بما في ذلك بوالص التأمين وعقود الأمن والحماية.

مهام لجنة المخاطر في مجال الإمتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن مراقبة الإمتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الادارة باعتماد سياسة الإمتثال وسياسة مكافحة غسيل الأموال أو أي تعديلات عليها.
- التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
- استلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الامتثال حول امتثال كافة سياسات واجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي تم اعلام البنك المركزي عنها.
- تقديم تقرير ربعي إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من رئيس مجلس الادارة وعضوين غير تنفيذيين على أن يكون منهم عضو واحد مستقل على الأقل.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

رئاسة اللجنة:

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر:

يكون أمين سر المجلس أمين سر اللجنة

مسؤوليات اللجنة:

- التوصية لمجلس الادارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات.
- التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
- المراجعة السنوية لسياسة الافصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الادارة.
- التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الادارة الى الادارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

لجنة الترشيحات والمكافآت

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون أغلبهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها.

رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر:

يكون أمين سر المجلس أمين سر اللجنة

مسؤوليات اللجنة:

1. اعتماد معايير موضوعية للترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
2. تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل حسب المعايير المحددة في هذا الدليل.
3. تسمية الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين مع الأخذ بالإعتبار قدراتهم ومؤهلاتهم.
4. تحديد معايير موضوعية لتقييم فعالية المجلس بحيث تتضمن هذه المعايير المقارنة بالبنوك الأخرى، والمؤسسات المالية المشابهة.
5. تقييم فعالية المجلس واللجان المنبثقة عنه في ضوء معايير التقييم المعتمدة والمهام الموكلة لها.
6. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث الموضوعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
7. توصي اللجنة بالمكافآت، بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى للمدير العام ومساعديه ورئيس مجلس الإدارة بالإضافة الى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وترفع توصيتها الى مجلس الإدارة الذي يتخذ القرار النهائي بهذا الخصوص.
8. التأكد من الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك، وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.

أحكام عامة:

- ان وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.
- يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس. ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
- يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان
- يجب أن يقوم رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

- 1- يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفوة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهمات التي تمثل أدوات رقابية.
- 2- يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
- 3- يتم اعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.

2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها. ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله، وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

1- التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق.
2. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة سنوية للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
3. يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب.
4. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
5. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (INTERNAL AUDIT CHARTER) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
6. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
7. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي وبحيث لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
8. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي – والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر – مراجعة ما يلي كحد أدنى:
 - عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
 - الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- إدارة المخاطر

1. يتم رصد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
3. تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق دائرة إدارة المخاطر والامتثال الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر:
 - التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول RISK APPETITE.
 - تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
 - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (RISK PROFILE) في البنك. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس).
 - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ALCO.

3- الامتثال COMPLIANCE

- تكون إدارة الامتثال في البنك جزء من إدارة المخاطر بما يضمن استقلالها عن الاعمال التنفيذية في البنك.
- يتم رصد إدارة الامتثال بكوادر مدربة وتكافأ بشكل كاف ، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.
- يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
- تتحمل دائرة الامتثال مسؤولية تطوير اجراءات وسياسات مكافحة غسيل الأموال وتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
- يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال من خلال لجنة المخاطر ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.
- ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. يضمن البنك الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق مرة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.
2. في حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية ، يتم الدوران للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.
3. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
4. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً: السياسات والاجراءات

- لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات واجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
- يتم تعميم هذه السياسات والاجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
- تتم مراجعة كافة السياسات والاجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة الى إصدار أي سياسات جديدة تطرأ الحاجة لها.
- على الادارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الاقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل اخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
- على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
- تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً: الإفصاح

1. يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الادارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة الى تحديد دورية الإفصاح والاساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على البنك أن يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

5. علاوة على ذلك، يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته منذ تاريخ 2008/4، والذي صدر استناداً إلى دليل الحاكمية المؤسسية لعام 2007 والصادر عن البنك المركزي الأردني.

عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

- | | |
|---------------------------------|------------|
| 1- مجلس الإدارة | 7 إجتماعات |
| 2- لجنة التدقيق | 9 إجتماعات |
| 3- لجنة التحكم المؤسسي | لم تجتمع |
| 4- لجنة إدارة المخاطر والإمتثال | 3 إجتماعات |
| 5- لجنة الادارة | 49 اجتماع |
| 6- لجنة الترشيحات والمكافآت | 3 إجتماعات |

شبكة فروع ومكاتب النقد العاملة
في المملكة الأردنية الهاشمية وفي فلسطين

- فروع العاصمة عمان:-

فرع الشميساني

شارع الأمير شاكِر بن زيد - هاتف 5607011 - فاكس 5666149 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جبل عمان

شارع ابن خلدون - هاتف 4644770 - فاكس 4647208 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي - هاتف 5413082 - فاكس 5413086 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل - هاتف 5505480 - فاكس 5539039 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر - هاتف 5817763 - فاكس 5818516 - ص.ب 850222 - عمان 11185

فرع شارع مكة

شارع مكة بناية رقم 256 - هاتف 5511015 - فاكس 5512603 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الجبيهة

شارع ياجوز - هاتف 5339536 - فاكس 5340790 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع سيتي مول

سيتي مول - هاتف 5824521 - فاكس 5824573 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع ضاحية الياسمين

شارع جبل عرفات - هاتف 4206497 - فاكس 4201637 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع مرج الحمام

مرج الحمام دوار الدلة - شارع المنتخب الوطني - مجمع محمد عبد النبي النهر - هاتف 5733278 -

فاكس 5731993 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع وسط البلد

شارع الرضا - هاتف 4613860 - فاكس 4639669 - ص.ب 477 - عمان 11123

فرع الوحدات

شارع مادبا - هاتف 4752832 - فاكس 4752831 - ص.ب 52112 - عمان 11180

فرع ماركا الشمالية

الشارع الرئيسي - هاتف 4874652 - فاكس 4874231 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع تاج مول

تقاطع شارع الامير هاشم بن الحسين وسعد عبد الشموط هاتف 5930568 - فاكس 5930574 - ص.ب

35104 - عمان 11180

فرع عبدون

شارع سلمان القضاء- هاتف 5929382 فاكس 5929367- ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي- هاتف 5926809 - فاكس 5926753- ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع ام اذينة

شارع شط العرب- هاتف 5515376 - فاكس 5516783- ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جو بارك

شارع الاميرة تغريد- هاتف 5854152 - فاكس 5853729- ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني- هاتف 4635604 - فاكس 4635703- ص.ب 35104 - عمان

11180

فرع الرينبو

جبل عمان- شارع الرينبو- هاتف 4639058 - فاكس 4639648- ص.ب 35104 - عمان

11180

فرع الظهير

طريق المطار- هاتف 5711049 - فاكس 5711361- ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة- هاتف 5819387 – فاكس 5819406- ص.ب 35104 - عمان 11180

- فروع المدن الاخرى:-

فرع مادبا

شارع البرموك – مقابل الكنيسة الانجيلية قرب محافظة مادبا - هاتف 053242293 – فاكس

053242296 ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الزرقاء

شارع الملك حسين – هاتف 053935800 – فاكس 053935808 - ص.ب 150771 - الزرقاء

13115

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة – هاتف 053860699 – فاكس 053861494 – ص.ب 150771 – الزرقاء

13115

فرع الرمثا

شارع ناصر الطلاق – هاتف 027382496 – فاكس 027382497 – ص.ب 583 – الرمثا 21410

فرع اربد

شارع الحصن – هاتف 027273259 – فاكس 027270861 – ص.ب 216 – اربد 21110

فرع الحصن

شارع الحصن - هاتف 02 7010904 – فاكس 02 7010906 - ص.ب 472 - الحصن 21011

فرع العقبة

شارع السعادة – هاتف 032016702 – فاكس 032016701 – ص.ب 1702 – العقبة 77110

كهرباء العقبة

شارع الشريف حسين بن علي – هاتف 032061334 – فاكس 032061228 – ص.ب 1702 – العقبة

77110

- وحدة الصرافة وغرفة التداول:-

وحدة الصرافة المركزية – الشميساني/عمان

شارع الأمير شاکر بن زيد – هاتف 5607011 – فاكس 5666149 – ص.ب 35104 – عمان 11180

مكتب صرافة جبل عمان

شارع الخالدي- هاتف 4618301 – فاكس 4649538 - ص.ب 35104 - عمان 11180

غرفة التداول – دائرة الخزينة – اربد

شارع الحصن – مجمع القضاة التجاري هاتف 027263431 / 027263450 – فاكس 027247733

- البوند:-

مستودعات البوند

مدينة عمان الصناعية – سحاب – هاتف 4023474 – فاكس 4023821 – ص.ب 35104 –

عمان 11180

- الوساطة المالية:-

شركة الاتحاد للوساطة المالية

هاتف 5675558 – فاكس 5606996 – ص.ب 35104 – عمان 11180

- الفروع خارج المملكة:-

فرع رام الله – فلسطين

شارع يافا – هاتف 22986412 (970) – فاكس 88986416 (970) – ص.ب 1557 – رام الله

بنك الاتحاد

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2012

تقرير حول القوائم المالية

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الاتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2012 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققى الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للبنك ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2012 وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية، وإن القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها

إرنست ويونغ/ الأردن

بشر إبراهيم بكر
ترخيص رقم 592

بنك الاتحاد
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	ايضاحات	<u>الموجودات:-</u>
دينار	دينار		
159,045,648	203,040,111	4	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
264,682,504	394,312,516	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
757,216	-	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,465,638	10,240,306	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
11,356,120	8,161,221	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
235,758,485	226,438,067	10	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
723,791,257	836,528,170	9	تسهيلات ائتمانية مباشرة
23,597,312	28,761,229	11	ممتلكات ومعدات
5,701,482	5,172,551	12	موجودات غير ملموسة
2,990,813	536,635	19	موجودات ضريبية مؤجلة
26,393,842	36,925,418	13	موجودات أخرى
<u>1,461,540,317</u>	<u>1,750,116,224</u>		مجموع الموجودات
<u>المطلوبات وحقوق الملكية:-</u>			
			المطلوبات:-
141,536,469	261,852,937	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
874,295,076	965,026,007	15	ودائع عملاء
185,515,560	266,435,025	16	تأمينات نقدية
15,000,000	-	17	أموال مقترضة
338,238	325,245	18	مخصصات متنوعة
7,380,255	7,494,207	19	مخصص ضريبة الدخل
12,567,090	13,940,308	20	مطلوبات أخرى
<u>1,236,632,688</u>	<u>1,515,073,729</u>		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:-			
			حقوق مساهمي البنك
100,000,000	100,000,000	21	رأس المال المكتتب به
79,255,311	71,463,173	21	علاوة إصدار
20,043,456	22,084,713	22	احتياطي قانوني
9,443,258	9,443,258	22	احتياطي اختياري
7,671,729	9,386,750	22	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
83,241	83,241	22	احتياطي تقلبات دورية
(7,792,138)	-	24	أسهم الخزينة
(6,978,006)	(1,278,987)	25	احتياطي القيمة العادلة
23,180,778	23,860,347	26	أرباح مدورة
<u>224,907,629</u>	<u>235,042,495</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>1,461,540,317</u>	<u>1,750,116,224</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 50 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	إيضاحات	
دينار	دينار		
74,026,908	79,227,011	27	الفوائد الدائنة
31,449,184	34,714,148	28	الفوائد المدينة
42,577,724	44,512,863		صافي إيرادات الفوائد
10,897,300	12,706,493	30	صافي إيرادات العمولات
53,475,024	57,219,356		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,405,167	2,359,636	29	أرباح عملات أجنبية
			(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
(1,535,249)	(793,614)	31	قائمة الدخل
535,768	255,129	32	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	65,175	33	أرباح موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
323,171	1,499,737	34	إيرادات أخرى
55,203,881	60,605,419		إجمالي الدخل
12,179,474	13,612,013	35	نفقات الموظفين
2,031,330	3,493,505	11 و 12	استهلاكات وإطفاءات
7,159,895	7,707,554	36	مصاريف أخرى
19,799,472	15,138,537	9	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	250,000		مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
177,493	63,925	18	مخصصات متنوعة
41,347,664	40,265,534		إجمالي المصروفات
13,856,217	20,339,885		الربح قبل الضرائب
3,519,481	5,592,800	19	ضريبة الدخل
10,336,736	14,747,085		الربح للسنة
فلس/دينار	فلس/دينار		
0,105	0,149	37	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 50 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	
دينار	دينار	
10,336,736	14,747,085	الربح للسنة
		يضاف: بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة
(3,420,674)	1,150,195	التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
6,916,062	15,897,280	مجموع الدخل الشامل للسنة

بنك الاتحاد
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

رأس المال المكتتب به والمدفوع	علاوة الاصدار	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	الاحتياطات			التغير المتراكم في القيمة العادلة	أرباح مدورة*	مجموع حقوق الملكية
					احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تقلبات دورية	أسهم خزينة			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-2012										
100,000,000	79,255,311	20,043,456	9,443,258	7,671,729	(6,978,006)	83,241	(7,792,138)	-	23,180,778	224,907,629
-	-	-	-	-	1,150,195	-	-	-	14,747,085	15,897,280
-	-	2,041,257	-	1,715,021	-	-	-	-	(3,756,278)	-
-	(7,792,138)	-	-	-	-	-	7,792,138	-	(5,762,414)	(5,762,414)
-	-	-	-	-	4,548,824	-	-	-	(4,548,824)	-
100,000,000	71,463,173	22,084,713	9,443,258	9,386,750	(1,278,987)	83,241	-	-	23,860,347	235,042,495
الرصيد في نهاية السنة										
-2011										
100,000,000	79,255,311	18,638,444	8,057,553	7,121,558	-	69,104	(3,740,229)	2,959,969	22,823,704	235,185,414
-	-	-	-	-	(5,859,135)	-	-	(2,959,969)	7,677,166	(1,938,141)
100,000,000	79,255,311	18,638,444	8,057,553	7,121,558	(5,859,135)	69,104	(3,740,229)	-	30,500,870	234,043,476
-	-	-	-	-	(3,420,674)	-	-	-	10,336,736	6,916,062
-	-	-	-	-	-	-	(4,051,909)	-	-	(4,051,909)
-	-	1,405,012	1,385,705	550,171	-	14,137	-	-	(3,355,025)	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,000,000)	(12,000,000)
-	-	-	-	-	2,301,803	-	-	-	(2,301,803)	-
100,000,000	79,255,311	20,043,456	9,443,258	7,671,729	(6,978,006)	83,241	(7,792,138)	-	23,180,778	224,907,629
الرصيد في نهاية السنة										

- * لا يمكن التصرف بمبلغ 536,635 دينار من الارباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 813,990ر2 كما في 31 كانون الأول 2011 تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الاردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.
- * يحظر التصرف باحتياطي مخاطر مصرفية عامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني.
- * يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ (303,060) دينار يمثل خسائر فروقات اعادة تقييم الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- * يحظر التصرف بمبلغ (987,278ر1) دينار يمثل الرصيد السالب لاحتياطي تقييم الموجودات المالية.
- **قررت الهيئة العامة بتاريخ 28 نيسان 2012 توزيع ارباح نقدية بمبلغ 6,000ر000 دينار، وما يخص اسهم الخزينة منها مبلغ 586ر237 دينار وبالتالي فان مبلغ التوزيعات الصافي للتوزيع على المساهمين بلغ 414ر762 5 دينار.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 50 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	إيضاحات
دينار	دينار	
13,856,217	20,339,885	التدفق النقدي من عمليات التشغيل الربح قبل الضرائب
		تعديلات لبنود غير نقدية:-
2,031,330	3,493,505	إستهلاكات وإطفاءات
19,799,472	15,138,537	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
627,957	303,060	خسائر موجودات مالية غير متحققة
(16,286)	160,737	(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات
-	250,000	مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
177,493	63,925	مخصصات متنوعة
1,151,671	(1,232,926)	تغييرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
37,627,854	38,516,723	الربح قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات-
		النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(757,216)	757,216	(الزيادة) النقص في الأرصدة مقيدة السحب
15,598,000	(2,623,655)	(الزيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(4,918,206)	(3,077,728)	(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة
(31,793,126)	(127,875,450)	(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى
3,194,604	(10,531,576)	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
(38,149,850)	90,730,931	الزيادة في تأميمات نقدية
74,572,291	80,919,465	الزيادة في مطلوبات أخرى
1,903,377	1,493,338	مخصصات متنوعة مدفوعة
(152,011)	(76,918)	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب
57,125,717	68,232,346	ضريبة الدخل المدفوعة
(8,429,613)	(2,861,979)	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل
48,696,104	65,370,367	
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(5,444,519)	(1,488,288)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
4,450,071	5,670,691	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(159,708,413)	(103,702,836)	(شراء) موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
211,829,251	112,773,254	بيع موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
(4,327,004)	(7,597,599)	(شراء) ممتلكات ومعدات
107,083	5,702	بيع ممتلكات ومعدات
(2,876,080)	(697,331)	(شراء) موجودات غير ملموسة
44,030,389	4,963,593	صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(11,913,746)	(5,882,534)	أرباح موزعة على المساهمين
(324,908)	(15,000,000)	النقص في الاموال المقترضة
(4,051,909)	-	شراء أسهم خزينة
(16,290,563)	(20,882,534)	صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التمويل
76,435,930	49,451,426	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
(1,151,671)	1,232,926	تأثير تغيير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
199,285,674	274,569,933	النقد وما في حكمه في بداية السنة
274,569,933	325,254,285	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2012

(1) معلومات عامة

ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964) ، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام 1991.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (34) وخارجها وعددها (1) والشركة التابعة.

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تم إقرار القوائم المالية بتاريخ 2 شباط 2013 من قبل مجلس ادارة البنك.

(2) أهم السياسات المحاسبية

2-1 أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

2-2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية / الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 تتفق مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المالية السابقة باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية على معايير التقارير المالية الدولية ابتداء من أول كانون الثاني 2012:

معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضريبة الدخل - الضرائب المؤجلة (إسترداد الموجودات الضمنية)
معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية : الإيضاحات - متطلبات إضافية للإفصاح عن إلغاء الإعتراف

معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضريبة الدخل (إسترداد الموجودات الضمنية)
يوضح التعديل تحديد الضريبة المؤجلة للإستثمارات العقارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يقدم التعديل إفتراض بأن الضريبة المؤجلة للإستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام نموذج القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 40، يجب تحديدها على أساس أن القيمة الدفترية سوف يتم إستردادها من خلال البيع. كما ويتطلب التعديل أن يتم قياس الضريبة المؤجلة للموجودات الغير قابلة للإستهلاك والتي يتم قياسها باستخدام نموذج إعادة التقييم حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (16) على أساس البيع لهذه الموجودات. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2012. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي أثر على المركز المالي أو الإداء المالي للبنك.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية : الإيضاحات - متطلبات إضافية للإفصاح عن إلغاء الإعراف
يتطلب هذا التعديل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم إلغاء الإعراف بها لتمكين مستخدم القوائم المالية للشركة / للمجموعة / للبنك من فهم العلاقة مع هذه الموجودات التي لم يتم إلغاء الإعراف بها والالتزامات المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول استمرار تدخل المنشأة في هذه الموجودات التي تم إلغاء الإعراف بها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة التدخل ومخاطره. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011. حيث أن البنك لا يمتلك مثل هذه الموجودات، فإنه لم ينتج عن تطبيق هذا التعديل أي أثر على عرض القوائم المالية (الموحدة) للبنك ، ولم يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك.

2-3 أهم السياسات المحاسبية-

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والارصدة والايادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة التابعة التالية:

- يمتلك البنك ما نسبته 100% من رأسمال شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية/الأردن البالغ 5,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2012. تقوم الشركة بأعمال الوساطة المالية . قام البنك بتأسيسها بتاريخ 22 شباط 2006 وباشرت الشركة ممارسة أعمالها في الاول من تموز 2006.

- يتم اعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركة التابعة ،ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي سيتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قدياً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه ، ويتم قيد اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز اعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع اي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والافصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشراؤها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة او الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.
- لا يجوز اعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أو شركات تابعة أيهما اشد.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتتزيلاها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الادوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .
 - تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
 - نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات المالية طويلة الامد التي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وسعر الفائدة الفعلية.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
15 - 7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
20 - 2.5	أخرى

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

الجهات ذات العلاقة

يتم تحديد والافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة من قبل ادارة البنك وفقاً لتعريف الاطراف ذوي العلاقة كما في معيار المحاسبة الدولي رقم 24، ويتم تحديد والموافقة على الاسعار والعمولات مع الاطراف ذوي العلاقة من قبل الادارة. يتم استبعاد الارصدة والمعاملات مع الشركات التابعة (اطراف ذوي العلاقة) من القوائم المالية الموحدة.

أسهم خزينة

تظهر أسهم الخزينة بالتكلفة، ولا تتمتع هذه الأسهم بأي حق في الأرباح الموزعة على المساهمين، وليس لها الحق في المشاركة أو التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للبنك. لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان الدخل إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة إصدار أسهم خزينة.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المتعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بإرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإقرار بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، عقود خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. اما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات.

العملات الاجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

(3) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة: يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل البنك المركزي الأردني ومعايير التقارير المالية الدولية.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني من قيمة الاصل. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- مخصص قضائية: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني في البنك.
- مخصص تعويض نهاية الخدمة: يتم احتساب التزامات البنك تجاه الموظفين حسب قانون العمل ولوائح البنك.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011 دينار	2012 دينار	
19,504,450	35,008,856	نقد في الخزينة
64,780,264	90,758,394	أرصدة لدى بنوك مركزية:
7,444,500	7,444,500	- حسابات جارية وتحت الطلب
67,316,434	69,828,361	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
		- متطلبات الاحتياطي النقدي
159,045,648	203,040,111	المجموع

- بلغت الأرصدة مقيمة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي مبلغ 7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011.

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية	المجموع
2012 دينار	2011 دينار	2012 دينار	2011 دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	1,418,000	11,717,902	119,045,993
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	39,907,902	29,069,000	145,636,511
المجموع	41,325,902	40,786,902	264,682,504

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 160,576,40 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 16,281,698 دينار كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت الأرصدة المقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 905,800 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 177,250 دينار كما في 31 كانون الأول 2011.

(6) إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية	المجموع
2012 دينار	2011 دينار	2012 دينار	2011 دينار
إيداعات	-	-	757,216
المجموع	-	-	757,216

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011.

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012 دينار	2011 دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	
سندات خزينة اجنبية مدرجة في الأسواق المالية	4,270,094
سندات شركات	3,517,653
اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية	1,624,932
صناديق استثمارية	827,627
المجموع	10,240,306
تحليل السندات	
ذات عائد ثابت	7,787,747
ذات عائد متغير	-
	4,977,485

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل قائمة الشامل الآخر

2011	2012	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
11ر185ر961	8ر037ر108	اسهم شركات
11ر185ر961	8ر037ر108	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
170ر159	124ر113	اسهم شركات
170ر159	124ر113	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
11ر356ر120	8ر161ر221	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- بلغت الخسائر المحولة الى الارباح المدورة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ (4ر548ر824) دينار.

- بلغت توزيعات الارباح النقدية مبلغ (255ر129) دينار وهو يعود لاسهم شركات يمتلكها البنك كما في 31 كانون الاول 2012.

(9) تسهيلات ائتمانية مباشرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
		الافراد (التجزئة)
5ر849ر079	5ر770ر707	حسابات جارية مدينة
32ر069ر606	51ر920ر470	قروض وكمبيالات *
2ر045ر163	2ر436ر102	بطاقات ائتمان
163ر743ر761	147ر520ر561	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
118ر917ر085	105ر896ر179	حسابات جارية مدينة
389ر959ر570	491ر893ر254	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
15ر707ر401	18ر456ر608	حسابات جارية مدينة
36ر406ر126	45ر450ر047	قروض وكمبيالات *
17ر815ر631	42ر884ر010	الحكومة والقطاع العام
782ر513ر422	912ر227ر938	المجموع
14ر976ر294	19ر863ر809	ينزل: فوائد معلقة
43ر745ر871	55ر835ر959	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
723ر791ر257	836ر528ر170	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 726ر140 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 662ر546 دينار كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 96,679,931 دينار أي ما نسبته 60ر10٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 106,543,109 دينار أي ما نسبته 62ر13٪ كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 76,816,122 دينار أي ما نسبته 61ر8٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 91,566,815 دينار أي ما نسبته 93ر11٪ كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة وبكفالتها مبلغ 15,923,374 دينار أي بنسبة 75ر1٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون أول 2012 مقابل لا شيء كما في 31 كانون أول 2011.

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

الافراد دينار	القروض العقارية دينار	الشركات الكبرى دينار	المنشآت الصغيرة والمتوسطة دينار	الاجمالي دينار
-2012				
الرصيد في بداية السنة	441,340	8,978,649	27,698,855	6,627,027
المقتطع خلال السنة من الايرادات	4,113,606	(3,327,659)	13,954,073	398,517
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(164,512)	(215,889)	(223,582)	(2,444,466)
الرصيد في نهاية السنة	4,390,434	5,435,101	41,429,346	4,581,078
اجمالي المخصصات على أساس المحفظة - تحت المراقبة	11,967	18,156	490,525	35,453
اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد - غير العاملة	4,378,467	5,416,945	40,938,821	4,545,625
	4,390,434	5,435,101	41,429,346	4,581,078
-2011				
الرصيد في بداية السنة	1,394,536	8,261,731	17,419,629	6,030,385
المقتطع خلال السنة من الايرادات	608,759	2,966,350	15,107,474	1,116,889
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(1,561,955)	(2,249,432)	(4,828,248)	(520,247)
الرصيد في نهاية السنة	441,340	8,978,649	27,698,855	6,627,027
اجمالي المخصصات على أساس المحفظة - تحت المراقبة	16,697	189,271	563,328	1,231
اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد - غير العاملة	424,643	8,789,378	27,135,527	6,625,796
	441,340	8,978,649	27,698,855	6,627,027

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون مبلغ 9,286,160 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 4,833,258 دينار كما في 31 كانون الأول 2011.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2012-	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	389,380	8,011,968	4,225,709	2,349,237	14,976,294
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	266,910	2,509,313	5,433,673	529,949	8,739,845
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	294,578	356,192	164,504	243,914	1,059,188
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	83,221	782,324	1,150,885	776,712	2,793,142
الرصيد في نهاية السنة	278,491	9,382,765	8,343,993	1,858,560	19,863,809
2011-					
الرصيد في بداية السنة	543,224	6,163,678	2,508,595	3,373,310	12,588,807
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	304,488	3,008,760	3,459,663	640,988	7,413,899
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	98,948	1,052,179	149,361	192,486	1,492,974
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	359,384	108,291	1,593,188	1,472,575	3,533,438
الرصيد في نهاية السنة	389,380	8,011,968	4,225,709	2,349,237	14,976,294

(10) موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012	2011
دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:	
سندات واسناد قروض شركات	7,510,187
سندات مالية اخرى	-
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:	
أذونات خزانة حكومية	39,688,324
سندات مالية حكومية وبكفالتها	144,096,925
سندات واسناد قروض شركات *	44,463,049
مجموع موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة	235,758,485
تحليل السندات:	
ذات عائد ثابت	99,026,264
ذات عائد متغير	136,732,221
المجموع	235,758,485
	2012
	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:	
سندات واسناد قروض شركات	9,701,536
سندات مالية اخرى	1,046,009
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:	
أذونات خزانة حكومية	25,101,306
سندات مالية حكومية وبكفالتها	155,232,154
سندات واسناد قروض شركات *	35,357,062
مجموع موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة	226,438,067
تحليل السندات:	
ذات عائد ثابت	188,537,917
ذات عائد متغير	37,900,150
المجموع	226,438,067

- إن استحقاق السندات من شهر لغاية 5 سنوات ، ولها دفعات ثابتة.
- بلغ معدل العائد لاذونات الخزينة الحكومية 5.314% كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغ معدل العائد للسندات الحكومية وبكفالتها 6.54% كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغ معدل العائد لسندات واسناد قروض شركات 4.977% كما في 31 كانون الأول 2012.

* يشمل هذا البند مخصص تدني في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بقيمة 250,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 .

(11) ممتلكات ومعدات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012 -						
المجموع	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي	
دينار	الآلي	دينار	وأثاث	دينار	دينار	
الكلفة:						
30,567,562	3,832,751	691,876	11,635,122	10,447,569	3,960,244	الرصيد في بداية السنة
11,272,643	667,028	63,850	8,296,755	-	2,245,010	إضافات
(949,505)	(321,987)	(2,391)	(562,802)	(62,325)	-	استبعادات
40,890,700	4,177,792	753,335	19,369,075	10,385,244	6,205,254	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
12,862,824	2,237,191	330,934	4,252,642	6,042,057	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
2,267,243	541,121	91,056	1,459,524	175,542	-	استهلاك السنة
(783,066)	(311,484)	(2,390)	(426,862)	(42,330)	-	استبعادات
14,347,001	2,466,828	419,600	5,285,304	6,175,269	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
26,543,699	1,710,964	333,735	14,083,771	4,209,975	6,205,254	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
2,217,530	455,985	-	1,408,045	-	353,500	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
28,761,229	2,166,949	333,735	15,491,816	4,209,975	6,558,754	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة
2011 -						
المجموع	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي	
دينار	الآلي	دينار	وأثاث	دينار	دينار	
الكلفة:						
28,306,559	2,765,414	675,420	10,457,912	10,447,569	3,960,244	الرصيد في بداية السنة
2,564,270	1,072,233	151,595	1,340,442	-	-	إضافات
(303,267)	(4,896)	(135,139)	(163,232)	-	-	استبعادات
30,567,562	3,832,751	691,876	11,635,122	10,447,569	3,960,244	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
11,571,599	1,861,753	363,690	3,480,886	5,865,270	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
1,503,695	378,038	102,379	846,491	176,787	-	استهلاك السنة
(212,470)	(2,600)	(135,135)	(74,735)	-	-	استبعادات
12,862,824	2,237,191	330,934	4,252,642	6,042,057	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
17,704,738	1,595,560	360,942	7,382,480	4,405,512	3,960,244	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
5,892,574	895,919	-	4,996,655	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
23,597,312	2,491,479	360,942	12,379,135	4,405,512	3,960,244	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 108,747,6 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 952,871,6 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

(12) موجودات غير ملموسة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أنظمة حاسوب وبرامج	مفتاحية محلات	المجموع
دينار	دينار	دينار
-2012		
رصيد بداية السنة	5,701,482	5,701,482
اضافات	644,331	697,331
الاطفاء للسنة	(1,173,262)	(1,226,262)
رصيد نهاية السنة	5,172,551	5,172,551
-2011		
رصيد بداية السنة	3,353,037	3,353,037
اضافات	2,876,080	2,876,080
الاطفاء للسنة	(527,635)	(527,635)
رصيد نهاية السنة	5,701,482	5,701,482

(13) موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012	2011	
دينار	دينار	
6,498,115	4,246,009	فوائد وإيرادات برسم القبض
1,179,742	1,152,590	مصرفات مدفوعة مقدماً
18,311,636	1,697,863	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
375,947	-	موجودات/ارباح مشتقات مالية غير متحققة
65,335	212,402	حوالات وشيكات برسم التحصيل
329,244	5,681,048	شيكات مقاصة
-	2,942,350	أوراق تجارية مخصومة
10,165,399	10,461,580	أخرى
36,925,418	26,393,842	المجموع

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

2012	2011	
دينار	دينار	
1,697,863	226,941	رصيد بداية السنة
16,680,562	1,502,629	اضافات
66,789	31,707	استيعادات
18,311,636	1,697,863	رصيد نهاية السنة

تتطلب تعليمات البنك المركزي التخلص من العقارات التي آلت الى البنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ الاحالة.

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011			2012			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
109,741,895	106,535,252	3,206,643	131,826,317	131,822,762	3,555	حسابات جارية وتحت الطلب
31,794,574	23,282,620	8,511,954	130,026,620	120,266,380	9,760,240	ودائع لأجل
141,536,469	129,817,872	11,718,597	261,852,937	252,089,142	9,763,795	المجموع

(15) ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	منشآت صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-2012					
149,435,330	909,313	25,580,450	60,284,948	62,660,619	حسابات جارية وتحت الطلب
67,216,269	1,370	7,988,992	5,144,661	54,081,246	ودائع توفير
674,142,606	79,449,407	31,321,897	319,681,609	243,689,693	ودائع لأجل وخاصعة لإشعار
74,231,802	-	1,781,508	664,445	71,785,849	شهادات ايداع
965,026,007	80,360,090	66,672,847	385,775,663	432,217,407	المجموع
-2011					
114,666,151	110,691	24,091,372	37,027,145	53,436,943	حسابات جارية وتحت الطلب
47,551,749	593,198	3,906,608	6,995,502	36,056,441	ودائع توفير
678,872,451	65,501,237	25,689,551	342,315,375	245,366,288	ودائع لأجل وخاصعة لإشعار
33,204,725	-	1,819,500	360,000	31,025,225	شهادات ايداع
874,295,076	66,205,126	55,507,031	386,698,022	365,884,897	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام الاردني داخل المملكة 80,360,090 دينار أي ما نسبته 8.33% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 66,205,126 دينار أي ما نسبته 7.57% كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 134,329,460 دينار أي ما نسبته 13.92% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 116,156,055 دينار أي ما نسبته 13.29% كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 15,640,368 دينار أي ما نسبته 1.62% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 4,398,060 دينار أي ما نسبته 0.50% كما في 31 كانون الأول 2011.

- بلغت الودائع الجامدة 11,745,631 دينار أي ما نسبته 1.22% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 20,508,683 دينار أي ما نسبته 2.35% كما في 31 كانون الأول 2011.

(16) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
39,412,431	42,821,237	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
121,563,245	194,782,771	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
8,723,228	3,257,615	تأمينات التعامل بالهامش
15,816,656	25,573,402	تأمينات أخرى
185,515,560	266,435,025	المجموع

(17) أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

عدد الأقساط

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	المتبقية	الكالية	المبلغ دينار	
						2012 -
-	-	-	-	-	-	اقتراض من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
-	-	-	-	-	-	اقتراض من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
					-	المجموع
						2011 -
1ر6%	**	دفعه واحده	1	1	5,500,000	اقتراض من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
1ر6%	**	دفعه واحده	1	1	9,500,000	اقتراض من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
					15,000,000	المجموع

(18) مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة دينار	المكون خلال السنة دينار	المستخدم خلال السنة دينار	ما تم رده للايرادات دينار	رصيد نهاية السنة دينار
2012-				
229,133	127,323	(76,918)	(23)	279,515
مخصص تعويض نهاية الخدمة				
109,105	26,430	-	(89,805)	45,730
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة				
338,238	153,753	(76,918)	(89,828)	325,245
المجموع				
2011-				
267,691	113,453	(152,011)	-	229,133
مخصص تعويض نهاية الخدمة				
45,065	64,040	-	-	109,105
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة				
312,756	177,493	(152,011)	-	338,238
المجموع				

(19) ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2012 دينار	2011 دينار	
7,380,255	12,290,055	رصيد بداية السنة
(2,861,979)	(8,429,613)	ضريبة الدخل المدفوعة
5,592,800	3,519,813	ضريبة الدخل المستحقة
(2,616,869)	-	الاثار الضريبية للخسائر المتحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
7,494,207	7,380,255	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

2012 دينار	2011 دينار	
5,592,800	3,519,813	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
-	-	مخصص ضريبة دخل عن سنوات سابقة (تسويات)
-	(109,138)	اطفاء مطلوبات ضريبية مؤجلة
-	108,806	اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
5,592,800	3,519,481	

ب- موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012				
	المبالغ				
الضريبة المؤجلة دينار	الضريبة المؤجلة دينار	الرصيد في نهاية السنة دينار	المضافة دينار	المحذرة دينار	رصيد بداية السنة دينار
<u>الحسابات المشمولة</u>					
أ- موجودات ضريبية مؤجلة					
- موجودات مالية بالقيمة العادلة					
2,990,813	536,635	(1,788,783)	1,014,896	7,165,699	(9,969,378)
2,990,813	536,635	(1,788,783)	1,014,896	7,165,699	(9,969,378)
المجموع					

تتضمن الموجودات الضريبية المؤجلة مبلغ 536,635 دينار (مقابل 2,990,813 دينار كما في 31 كانون الأول 2011) ناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

ان الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

2011		2012		
مطلوبات دينار	موجودات دينار	مطلوبات دينار	موجودات دينار	
1,379,165	2,764,769	-	2,990,813	رصيد بداية السنة
-	2,990,813	-	536,635	المضاف
(1,379,165)	(2,764,769)	-	(2,990,813)	المستبعد
-	2,990,813	-	536,635	رصيد نهاية السنة

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
13,856,217	20,339,885	الربح المحاسبي
(2,663,278)	(2,246,563)	ارباح غير خاضعة للضريبة
342,483	424,610	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
11,535,422	18,517,932	الربح الضريبي
25.40%	27.49%	نسبة ضريبة الدخل الفعلية
30%	30%	نسبة الضريبة القانونية

نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن تبلغ 30% وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 15-25%.

تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال البنك في الاردن حتى عام 2007. هذا وقامت دائرة ضريبة الدخل بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك للاعوام 2008 و 2009 و 2010 ولم يتم التوصل لتسوية نهائية بعد. هذا ويوجد قضية منظورة في محكمة الاستئناف الضريبية تخص عام 2008 تم أخذ مخصصات كاملة لها ضمن بند مخصص ضريبة الدخل.

تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال البنك في فلسطين حتى عام 2006.

تم انتهاء الملف الضريبي للشركة التابعة لغاية عام 2010.

- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 30% وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

(20) مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
3,453,937	6,273,140	فوائد برسم الدفع
1,313,541	1,243,280	إيرادات مقبوضة مقدماً
376,237	345,058	ذمم دائنة
2,084,344	2,087,988	مصرفات مستحقة وغير مدفوعة
7,109	626,748	حوالات واردة
3,032,755	976,448	شيكات برسم الدفع
2,299,167	2,387,646	أخرى
12,567,090	13,940,308	المجموع

(21) رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

يبلغ رأس المال المكتتب به 100,000,000 دينار موزعاً على 100,000,000 سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011.

تبلغ علاوة الإصدار 71,463,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 79,255,311 دينار كما في 31 كانون الأول 2011. و تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب المبالغ المقبوضة و الناتجة عن الفرق بين سعر الإصدار و القيمة الاسمية للسهم.

(22) الاحتياطيات

احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي التقلبات الدورية

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بعد الضرائب لفروع فلسطين بنسبة 15% وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	2012 دينار	2011 دينار	طبيعة التقيد
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	9,386,750	7,671,729	بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية
احتياطي قانوني	22,084,713	20,043,456	بناء على قانوني الشركات والبنوك
احتياطي التقلبات الدورية	83,241	83,241	بناء على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية
احتياطي القيمة العادلة	(1,278,987)	(6,978,006)	بناء على تعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية

(23) الأرباح المقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام 6% اي ما يعادل الحالي 6,000,000 دينار بالإضافة الى رسملة 10,000,000 دينار من الأرباح المدروسة ليصبح رأسمال البنك 110,000,000 دينار وهذا المبلغ خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، وبلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق مبلغ 6,000,000 دينار، بالإضافة الى اسهم الخزينة التي تم توزيعها على المساهمين والبالغة 3,959,765 سهم كل حسب نسبة مساهمته كما في 28 نيسان 2012.

(24) أسهم الخزينة

قام البنك خلال عام 2012 بتوزيع أسهم الخزينة والبالغة 3,959,765 سهم على المساهمين كل حسب نسبة مساهمته وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 2012/4/28.

(25) احتياطي القيمة العادلة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند هي كما يلي:

2012 دينار	2011 دينار	
(6,978,006)	-	رصيد بداية الفترة
-	(5,859,135)	أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9)
1,150,195	(3,420,674)	أرباح (خسائر) غير متحققة
4,548,824	2,301,803	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,278,987)	(6,978,006)	

(26) الأرباح المدورة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
22,823,704	23,180,778	الرصيد في بداية السنة
7,677,166	-	اثر التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
10,336,736	14,747,085	الربح للسنة
(2,301,803)	(4,548,824)	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(3,355,025)	(3,756,278)	الاخر
(12,000,000)	(5,762,414)	المحول الى الاحتياطات
23,180,778	23,860,347	ارباح موزعة
		الرصيد في نهاية السنة

- ان رصيد الارباح المدورة يشمل مبلغ الموجودات الضريبية المؤجلة والمقيد التصرف به.

(27) الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
438,204	465,745	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,461,946	3,821,257	للافراد (التجزئة):
289,158	446,344	حسابات جارية مدينة
		قروض وكمبيالات
		بطاقات ائتمان
12,885,706	10,715,507	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
8,980,961	9,871,606	حسابات جارية مدينة
26,588,178	31,312,938	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
1,287,509	1,398,802	حسابات جارية مدينة
3,014,392	3,046,890	قروض وكمبيالات
1,291,753	969,322	الحكومة والقطاع العام
823,054	720,362	أرصدة لدى بنوك مركزية
3,761,893	3,572,233	أرصدة وايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
102,039	98,838	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
11,878,824	12,741,135	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
223,291	46,032	اخرى
74,026,908	79,227,011	المجموع

(28) الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
1,577,089	554,047	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
87,222	18,758	- حسابات جارية وتحت الطلب
265,594	352,393	- ودائع توفير
24,603,919	26,112,691	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
893,517	2,885,179	- شهادات إيداع
1,766,651	2,567,163	تأمينات نقدية
509,807	557,078	أموال مقترضة
1,745,385	1,666,839	رسوم ضمان الودائع
31,449,184	34,714,148	المجموع

(29) أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
3,556,838	1,126,710	ناتجة عن التداول/ التعامل
(1,151,671)	1,232,926	ناتجة عن التقييم
2,405,167	2,359,636	المجموع

(30) صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
2,639,079	3,124,783	عمولات دائنة:
5,481,543	8,089,630	- عمولات تسهيلات مباشرة
2,976,280	1,654,747	- عمولات تسهيلات غير مباشرة
199,602	162,667	- أخرى
10,897,300	12,706,493	ينزل: عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

(31) (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المجموع دينار	عوائد توزيعات أسهم دينار	(خسائر) غير متحققة دينار	(خسائر) متحققة دينار	
-2012				
(173,824)	-	(159,339)	(14,485)	أذونات خزينة وسندات
(266,933)	85,579	(209,136)	(561,648)	أسهم شركات
(219,129)	-	(219,129)	-	صناديق استثمارية
(133,728)	-	(133,728)	-	مشتقات مالية وأخرى
(793,614)	85,579	(303,060)	(576,133)	
-2011				
48,479	-	(54,591)	103,070	أذونات خزينة وسندات
(1,346,923)	28,705	(554,956)	(820,672)	أسهم شركات
(18,410)	-	(18,410)	-	صناديق استثمارية
(218,395)	-	-	(218,395)	مشتقات مالية وأخرى
(1,535,249)	28,705	(627,957)	(935,997)	

(32) توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011 دينار	2012 دينار	
535,768	255,129	عوائد توزيعات اسهم الشركات

(33) ارباح موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة

2011 دينار	2012 دينار	
-	65,175	أرباح متحققة من بيع سندات

(34) إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011 دينار	2012 دينار	
24,441	30,753	إيجار صناديق الامانات
19,222	24,884	حسابات جامدة
-	28,277	ارباح بيع عقارات مستملكة
16,286	-	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
255,842	290,441	ايرادات البوندد
-	889,245	ايرادات ديون معدومة مستردة
7,380	236,137	ايرادات أخرى
323,171	1,499,737	المجموع

(35) نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
10,125,802	11,108,792	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
770,590	995,140	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
506,725	587,029	مساهمة البنك في صندوق الادخار
454,935	549,899	نفقات طبية
123,721	120,697	مياومات سفر
83,558	148,266	نفقات تدريب الموظفين
269	299	ملابس المستخدمين
26,116	11,752	مصاريف بيع منتجات
87,758	90,139	نفقات التأمين على حياة الموظفين
12,179,474	13,612,013	المجموع

(36) مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2011	2012	
دينار	دينار	
498,465	751,440	برق، بريد، هاتف، تليكس ورويتز
331,659	446,490	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,115,746	1,252,393	الاجارات
376,320	811,352	كهرباء، مياه ومحروقات
1,375,683	1,611,164	اصلاح وصيانة الآلات والاجهزة
174,076	153,962	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
359,471	585,690	اتعاب حمامة، تدقيق، صيانة، برامج واستشارات
153,393	206,722	رسوم حكومية ورخص مهن
-	160,737	خسارة التخلي عن موجودات ثابتة
264,400	327,359	تنقلات اعضاء مجلس الادارة
1,665,137	838,953	دعاية وعلان
203,317	169,151	اشتراكات وتبرعات
138,570	-	رسوم الجامعات الأردنية
55,000	55,000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
448,658	337,141	أخرى
7,159,895	7,707,554	

(37) حصة السهم من ربح السنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012	2011	
دينار	دينار	
14,747,085	10,336,736	ربح السنة (دينار)
98,719,857	98,105,355	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
0.149	0.105	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

(38) النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2012	2011	
دينار	دينار	
203,040,111	159,045,648	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
394,312,516	264,682,504	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
261,852,937	141,536,469	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
10,245,405	7,621,750	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
325,254,285	274,569,933	

(39) مشتقات أدوات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:

آجال القيمة الاسمية حسب الاستحقاق						
أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 3-12 شهر	خلال 3 شهور	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2012 -						
-	-	29,845,263	-	29,845,263	-	22,662
-	-	28,360,000	-	28,360,000	64,313	-
-	-	528,500	875	-	21,125	375,947
2011 -						
-	-	36,384,084	-	36,384,084	-	32,716

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

(40) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	رأس مال الشركة 2012 دينار	2011 دينار
شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	100%	5,000,000	5,000,000

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات، باستثناء ما ورد أدناه:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

المجموع		الجهة ذات العلاقة			
		أخرى (الموظفين وأقربائهم وأقرباء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا)	اعضاء الادارة التنفيذية العليا	أعضاء مجلس الإدارة	الشركة التابعة *
2011	2012				
دينار	دينار				
بنود داخل قائمة المركز المالي:					
34,418,748	29,073,723	25,489,453	1,267,661	2,316,609	-
56,513,746	54,676,838	8,101,832	675,397	42,510,731	3,388,878
الودائع					
بنود خارج المركز المالي:					
932,388	650,577	650,577	-	-	-
اعتمادات					
3,654,023	526,432	526,432	-	-	-
قبولات					
2,742,083	5,420,911	4,185,920	1,500	381,491	852,000
كفالات					
عناصر قائمة الدخل الموحدة:					
2,633,162	3,132,921	2,873,521	49,238	193,640	16,522
فوائد وعمولات دائنة					
2,493,688	2,132,095	280,545	8,117	1,843,433	-
فوائد وعمولات مدينة					
معلومات اضافية					
-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة					
484	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية غير عاملة					
مخصص تدنى تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة					
-	-	-	-	-	-
مخصص تدنى تسهيلات ائتمانية غير عاملة					
161	-	-	-	-	-
239	-	-	-	-	-
فوائد معلقة					

أعلى عمولة دائنة 1%
أدنى عمولة دائنة 0%

أعلى سعر فائدة دائنة 17%
أدنى سعر فائدة دائنة 3.50%
أعلى سعر فائدة مدينة 7.00%
أدنى سعر فائدة مدينة 1.500%

* يتم استبعاد تلك الأرصدة والمعاملات من هذه القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص لمنافع الادارة التنفيذية العليا للبنك:

2011	2012	
دينار	دينار	
1,238,062	1,230,089	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
319,400	382,359	بدل تنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
1,557,462	1,612,448	المجموع

(41) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

2011	2012	
القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	
757,216	757,216	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
235,758,485	226,438,067	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
723,791,257	836,528,170	تسهيلات ائتمانية مباشرة
141,536,469	261,852,937	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
874,295,076	965,026,007	ودائع العملاء
15,000,000	-	أموال مقترضة

تشمل هذه الأدوات المالية والودائع لدى البنوك ، التسهيلات الائتمانية المباشرة، وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

(42) ادارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر والائتمان لضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته. لضمان كفاءة عملية ادارة المخاطر والائتمان والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر والائتمان على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بقبول المخاطر في كافة أعمال البنك وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفوة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الاعمال عن وظائف ادارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن ادارة علاقات العملاء ضمن وحدات الاعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) وبتبعيته لادارة مخاطر السوق عن الخزينة.

2. إدارة المخاطر والامتثال:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرته على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الادارة.

3. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالا كاملا من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حالة من حالات الخرق للنظام او عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك او الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة ادارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الادارة والذي تم تطويره استنادا الى أفضل الممارسات في ادارة المخاطر بالإضافة الى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة الى مدير إدارة المخاطر وبرئاسة رئيس المجلس بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر الى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الامر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات او إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

5. مجلس الإدارة:

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعه سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعه أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقف الاستثمار والمتاجرة والتداول

6- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تتشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس مجلس الادارة وعضوية المدير العام وكل من مدراء وحدات الأعمال ومدير الإدارة المالية و مدير إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء اي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة الى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة و مخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ اي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص راس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

(43/أ) مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك و أسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة الى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل افضل و وجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وادارة هذه الحسابات بشكل كفء.

3. **صلاحيات منح الائتمان:** تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.

4. **تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان:** يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة الى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الاساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

5. **تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال:** طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتمادا على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والريح والسيولة.

6. **الرقابة على الائتمان:**

- تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.
- يبدأ دور هذه الوحدة بإدارة المخاطر القانونية الناتجة عن منح الائتمان حيث تقوم الوحدة وبالتعاون مع المستشار القانوني للبنك بالتأكد من استيفاء كافة عقود التسهيلات والضمانات لكامل الشروط القانونية التي تضمن حقوق البنك.
- تقوم هذه الوحدة ومن خلال دورها المستقل بالتأكد من استيفاء كافة الشروط الخاصة بمنح الائتمان قبل تمكين المقترض من تنفيذ التسهيلات موضوع الموافقة الائتمانية وذلك انطلاقا من أهميه وجود أكثر من جهة رقابية على هذا الإجراء عالي الحساسية.
- تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن اي مؤشرات يمكن ان تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وإدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة الى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدينا حيث يمكننا هذا النظام من الكشف المبكر عن اي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من اي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك.

7. **إدارة المحفظة الائتمانية:**

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية.

ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب اي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.

8. **مخففات مخاطر الائتمان:**

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها و السيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر .

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني ومخصص الفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

2011	2012	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي:
139,541,198	168,031,255	ارصدة لدى بنوك مركزية
264,682,504	394,312,516	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
757,216	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية
39,133,128	55,458,354	للافراد
146,753,144	132,702,695	القروض العقارية
476,952,091	548,016,094	الشركات الكبرى
43,137,263	57,467,017	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
17,815,631	42,884,010	الحكومة والقطاع العام
		سندات واسناد واذونات:
4,977,485	7,787,747	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
235,758,485	226,438,067	ضمن الموجودات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة
24,448,919	18,352,499	الموجودات الاخرى
1,393,957,064	1,651,450,254	اجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي:
110,427,242	143,522,779	كفالات
272,414,922	178,934,360	اعتمادات
28,442,896	77,000,412	قبولات
155,385,383	130,924,041	سقوف تسهيلات غير مستغلة
566,670,443	530,381,592	اجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
1,960,627,507	2,181,831,846	اجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي

الجدول اعلاه يمثل الحد الاقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الاول 2012 و 2011 دون اخذ الضمانات او مخففات مخاطر الائتمان الاخرى بعين الاعتبار.

(2) تتوزع التعرضات الائتمانية* حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

2012

الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
9,236,825	-	9,355,432	1,718,866	328,812,833	20,736,009	369,859,965
47,120,214	123,510,927	549,686,447	55,975,518	43,315,811	402,304,217	1,221,913,134
778,199	1,195,633	34,364,288	2,358,872	-	-	38,696,992
منها مستحقة **:						
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
778,199	1,195,633	34,364,288	2,358,872	-	-	38,696,992
غير عاملة:						
144,253	233,743	-	-	-	-	377,996
190,869	112,152	1,076,904	24,401	-	-	1,404,326
3,536,115	22,997,833	64,319,602	4,044,059	-	-	94,897,609
61,006,475	148,050,288	658,802,673	64,121,716	372,128,644	423,040,226	1,727,150,022
المجموع						
ي طرح:						
278,491	9,382,765	8,343,993	1,858,560	-	-	19,863,809
4,390,434	5,435,101	41,429,346	4,581,078	-	-	55,835,959
56,337,550	133,232,422	609,029,334	57,682,078	372,128,644	423,040,226	1,651,450,254

2011

الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
6,092,068	-	11,224,890	2,722,606	302,623,567	21,886,712	344,549,843
27,522,578	123,414,661	458,897,488	41,278,552	18,092,864	283,864,223	953,070,366
771,188	8,071,597	39,590,593	82,533	-	-	48,515,911
منها مستحقة *:						
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
771,188	8,071,597	39,590,593	82,533	-	-	48,515,911
غير عاملة:						
1,097,780	478,728	21,426	162,681	-	-	1,760,615
250,054	253,207	39,138,286	531,844	-	-	40,173,391
3,945,959	31,852,012	21,376,099	7,435,033	-	-	64,609,103
39,679,627	164,070,205	570,248,782	52,213,249	320,716,431	305,750,935	1,452,679,229
المجموع						
ي طرح:						
389,380	8,011,968	4,225,709	2,349,237	-	-	14,976,294
441,340	8,978,649	27,698,855	6,627,027	-	-	43,745,871
38,848,907	147,079,588	538,324,218	43,236,985	320,716,431	305,750,935	1,393,957,064

* تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، سندات، اذونات خزينة وأية موجودات لها تعرضات إئتمانية.

** يعتبر كامل الرصيد مستحق في حال استحقاق احد الاقساط او الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.

فيما يلي توزيعات القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

2012

الضمانات مقابل:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	9,236,825	-	9,355,432	1,718,866	-	20,311,123
مقبولة المخاطر	15,709,754	116,951,777	101,531,323	46,201,107	-	280,393,961
تحت المراقبة	669,523	1,063,840	19,971,259	2,093,019	-	23,797,641
غير عاملة:						
دون المستوى	58,493	218,200	-	-	-	276,693
مشكوك فيها	26,500	85,228	1,046,720	9,682	-	1,168,130
هالكة	1,316,148	12,279,373	25,307,690	1,625,174	-	40,528,385
المجموع	27,017,243	130,598,418	157,212,424	51,647,848	-	366,475,933
منها:						
تأمينات نقدية	11,687,569	-	11,385,761	3,448,903	-	26,522,233
كفالات بنكية مقبولة	490,387	-	15,000,000	1,036,955	-	16,527,342
عقارية	13,709,820	130,598,418	103,882,311	32,074,255	-	280,264,804
اسهم متداولة	1,077,595	-	25,481,852	15,057,697	-	41,617,144
سيارات والآت	51,872	-	1,462,500	30,038	-	1,544,410

2011

الضمانات مقابل:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	6,092,068	-	11,224,890	2,722,606	-	20,039,564
مقبولة المخاطر	4,063,727	86,506,040	66,581,785	16,150,295	-	173,301,847
تحت المراقبة	509,442	10,000,012	16,358,344	9,406	-	26,877,204
غير عاملة:						
دون المستوى	834,329	471,601	21,257	-	-	1,327,187
مشكوك فيها	171,656	233,192	15,157,284	222,617	-	15,784,749
هالكة	1,824,297	22,437,338	10,856,840	4,948,547	-	40,067,022
المجموع	13,495,519	119,648,183	120,200,400	24,053,471	-	277,397,573
منها:						
تأمينات نقدية	5,518,319	-	13,862,948	3,955,278	-	23,336,545
كفالات بنكية مقبولة	238,478	-	-	756,955	-	995,433
عقارية	6,572,510	119,648,183	83,713,611	18,483,146	-	228,417,450
اسهم متداولة	1,060,872	-	21,161,341	858,092	-	23,080,305
سيارات والآت	105,340	-	1,462,500	-	-	1,567,840

تم اخذ ما لا يزيد عن رصيد الدين القائم لكل عميل من القيمة العادلة للضمانات المقدمة.

الديون المجدولة

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة واخرجت من اطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة اصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة وقد بلغت قيمتها 854ر896ر15 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 مقابل 684ر239ر11 دينار كما في 31 كانون الاول 2011.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة او حولت الى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة خلال عام 2012 نتيجة لذلك، وقد بلغت قيمتها 453ر977ر16 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 مقابل 833ر721ر14 دينار كما في 31 كانون الاول 2011.

(3) سندات واسناد وانذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والانذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة	الاجمالي
		دينار	دينار	دينار
A	S&P	363,327	709,000	1,072,327
-A	S&P	1,454,159	710,636	2,164,795
+A	S&P	1,394,007	2,999,850	4,393,857
AA+	S&P	4,270,094	-	4,270,094
BBB	S&P	-	1,046,009	1,046,009
غير مصنف		306,160	40,639,112	40,945,272
حكومية		-	180,333,460	180,333,460
الاجمالي		7,787,747	226,438,067	234,225,814

(4) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أمريكا	دول أخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى بنوك مركزية	155,359,271	12,671,984	-	-	-	-	168,031,255
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	37,109,521	79,757,317	182,646,247	15,433,969	70,828,753	8,536,709	394,312,516
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:							
للافراد	53,993,684	1,464,670	-	-	-	-	55,458,354
القروض العقارية	132,702,695	-	-	-	-	-	132,702,695
الشركات الكبرى	544,071,675	3,944,419	-	-	-	-	548,016,094
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	53,451,585	4,015,432	-	-	-	-	57,467,017
للحكومة والقطاع العام	42,884,010	-	-	-	-	-	42,884,010
سندات واسناد وانذونات:							
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	3,517,653	-	-	4,270,094	-	7,787,747
ضمن الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة	214,627,022	4,255,636	7,555,409	-	-	-	226,438,067
الموجودات الأخرى	18,190,515	161,984	-	-	-	-	18,352,499
الاجمالي للسنة الحالية	1,252,389,978	109,789,095	190,201,656	15,433,969	75,098,847	8,536,709	1,651,450,254
الاجمالي للسنة السابقة	1,128,365,042	52,368,883	144,329,549	1,048,766	61,713,664	6,131,160	1,393,957,064

* باستثناء دول الشرق الاوسط.

5) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

البنك/القطاع الاقتصادي	مالي	الصناعة والتعدين	التجارة العامة	تمويل شراء عقارات	الزراعة	شراء الاسهم	خدمات النقل	المطاعم	السياحة والفنادق	الخدمات والمرافق	الحكومة والقطاع	اخرى	المجموع
الافراد	العام	الانشاءات	العامة	الخدمات والمرافق	المطاعم	الخدمات والنقل	شراء الاسهم	الزراعة	تمويل شراء عقارات	التجارة العامة	الصناعة والتعدين	مالي	المجموع
ارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	168,031,255
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	394,312,516	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	394,312,516
التسهيلات الائتمانية	16,196,389	107,298,009	224,398,117	132,702,702	13,737,169	38,871,557	31,108,875	37,054,453	72,204,329	82,521,610	28,939,116	42,884,010	836,528,170
سندات واسناد وانونات													
ضمن الموجودات المالية من خلال													
قائمة الدخل	6,701,771	366,695	-	-	-	-	-	-	719,281	-	-	-	7,787,747
ضمن الموجودات المالية الأخرى													
بالكلفة المطفأة	21,796,607	10,989,500	-	-	-	-	-	-	8,880,000	3,375,000	-	180,333,460	226,438,067
الموجودات الأخرى	11,459,899	550,511	858,131	520,756	53,204	134,223	122,078	145,410	461,674	342,128	792,386	2,814,391	18,352,499
الإجمالي للسنة الحالية	450,467,182	119,204,715	225,256,248	133,223,458	13,790,373	39,005,780	31,230,953	37,199,863	82,265,284	86,238,738	29,731,502	394,063,116	1,651,450,254
الإجمالي للسنة السابقة	322,017,170	134,193,814	181,981,244	150,300,839	8,217,870	49,888,055	28,688,449	43,963,005	88,880,416	3,855,221	19,547,419	343,305,291	1,393,957,064

(43/ب) مخاطر السوق :-

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في إداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

(1) مخاطر اسعار الفائدة:-

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم اداره مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة اداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

2012 -

العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار أردني	1%	23,261	دينار
دولار امريكي	1%	6,016	-
يورو	1%	8,531	-
جنيه استرليني	1%	390	-
ين ياباني	1%	(44)	-
عملات اخرى	1%	(4,879)	-

2011 -

العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار أردني	1%	13,135	دينار
دولار امريكي	1%	3,911	-
يورو	1%	4,811	-
جنيه استرليني	1%	(12)	-
ين ياباني	1%	(18)	-
عملات اخرى	1%	(4,989)	-

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الاشارة.

(2) مخاطر العملات:-

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.

ويتم إجراء تحليل باستخدام نموذج اختبار الحساسية بشكل دوري لقياس هذه المخاطر.

- 2012

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الاثـر على الأرباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	%1	(464,915)	302,968
يورو	%1	(677)	-
جنيه استرليني	%1	1,509	22,909
ين ياباني	%1	(1,948)	-
عملات أخرى	%1	62,973	-

- 2011

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الاثـر على الأرباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	%1	114,750	275,452
يورو	%1	(3,080)	-
جنيه استرليني	%1	719	21,922
ين ياباني	%1	(535)	-
عملات أخرى	%1	41,262	-

- في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فانه سيكون له نفس الاثر المالي اعلاه مع عكس الإشارة.

(3) مخاطر التغير باسعار الاسهم:-

تتم إدارة المخاطر لمحفظـة الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظـة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقفوف الاستثمار المختلفة.

- تحديد سقفوف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة و الرقابة عليه بشكل يومي.

- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسطي).

- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثر استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم ادارة هذه المخاطر من قبل ادارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينه ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة ادارة الموجودات والمطلوبات.

- 2012

السوق	التغير في المؤشر	الاثار على الارباح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	100,367	309,872
بورصة القدس (فلسطين)	%5	3,093	84,919

- 2011

السوق	التغير في المؤشر	الاثار على الارباح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	29,001	285,909
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	61,710
NYSE-USA	%5	56,359	-

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.

فجوة إعادة تسعير الفائدة –

يتم التصنيف على اساس فترات إعادة تسعير الفائدة او الاستحقاق ايهما اقرب.

فجوة إعادة تسعير الفائدة

	أقل من شهر واحد	شهور	شهور	من 3 شهور الى 6	من سنة الى 3	3 سنوات واكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2012-								
الموجودات –								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8,000,000	7,444,500	-	-	-	-	187,595,611	203,040,111
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	326,008,302	27,728,054	-	-	-	-	40,576,160	394,312,516
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال								
قائمة الدخل	-	2,130,616	712,261	712,261	2,177,091	2,055,518	2,452,559	10,240,306
تسهيلات للتأمينية مباشرة	3,406,256	807,476,653	2,110,080	1,381,525	1,133,493	40,000	20,980,163	836,528,170
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال								
قائمة الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	8,161,221	8,161,221
موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة	6,713,575	24,662,243	11,385,872	30,695,564	134,354,477	18,626,336	-	226,438,067
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	28,761,229	28,761,229
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	5,172,551	5,172,551
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	536,635	536,635
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	36,925,418	36,925,418
اجمالي الموجودات	344,128,133	869,442,066	14,208,213	32,789,350	137,665,061	20,721,854	331,161,547	1,750,116,224
المطلوبات –								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104,797,715	10,685,382	-	-	-	-	146,369,840	261,852,937
ودائع عملاء	347,422,895	256,461,334	151,430,497	70,138,140	5,243,681	-	134,329,460	965,026,007
تأمينات نقدية	46,078,852	-	-	-	-	-	220,356,173	266,435,025
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	325,245	325,245
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	7,494,207	7,494,207
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	13,940,308	13,940,308
اجمالي المطلوبات	498,299,462	267,146,716	151,430,497	70,138,140	5,243,681	-	522,815,233	1,515,073,729
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(154,171,329)	602,295,350	(137,222,284)	(37,348,790)	132,421,380	20,721,854	(191,653,686)	235,042,495

فجوة إعادة تسعير الفائدة

	أقل من شهر واحد	شهور	6 شهور	من 3 شهور الى 6	من سنة الى 3	3 سنوات واكثر	عناصر بدون	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	فائدة	دينار
2011-								
اجمالي الموجودات	284,122,185	719,696,156	43,702,081	197,547,32	65,066,782	70,074,404	246,231,512	1,461,540,317
اجمالي المطلوبات	498,573,008	256,966,597	120,352,962	88,015,369	7,098,520	-	265,626,232	1,236,632,688
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(214,350,823)	462,729,559	(76,650,881)	(55,468,172)	57,968,262	70,074,404	(19,394,720)	224,907,629

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

البند/ العملة	دولار امريكي دينار	يورو دينار	جنيه استرليني دينار	ين ياباني دينار	اخرى دينار	الاجمالي دينار
2012-						
موجودات						
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	77,109,063	55,038,238	180,031	-	5,079,781	137,407,113
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	187,068,002	162,063,775	5,078,836	153,965	36,947,937	391,312,515
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	8,677,244	-	-	-	-	8,677,244
تسهيلات ائتمانية مباشرة	115,467,204	100,347	76	72	4,991,680	120,559,379
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
الشامل الاخر	38,365	-	-	-	-	38,365
موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة	30,258,445	-	2,290,850	-	-	32,549,295
موجودات اخرى	10,832,789	38,584	63,950	670	2,112,645	13,048,638
اجمالي الموجودات	429,451,112	217,240,944	7,613,743	154,707	49,132,043	703,592,549
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	136,857,937	108,547,647	5,579	6,097	2,472,772	247,890,032
ودائع عملاء	273,877,537	(1,141,386)	5,009,454	345,137	19,030,873	297,121,615
تأمينات نقدية	62,467,916	108,284,446	128,048	6,471	20,923,825	191,810,706
مطلوبات اخرى	1,586,526	1,617,922	2,319,725	14,242	320,148	5,858,563
اجمالي المطلوبات	474,789,916	217,308,629	7,462,806	371,947	42,747,618	742,680,916
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	(45,338,804)	(67,685)	150,937	(217,240)	6,384,425	(39,088,367)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية						
	361,397,175	119,555,021	170,565	13,112,872	99,498,504	593,734,137
2011-						
اجمالي الموجودات	319,735,105	90,989,157	7,263,083	(311,295)	41,833,015	459,509,065
اجمالي المطلوبات	309,818,870	91,297,134	7,191,150	(257,751)	37,140,135	445,189,538
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	9,916,235	(307,977)	71,933	(53,544)	4,692,880	14,319,527
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	373,731,024	93,154,689	347,245	2,490,116	16,272,754	485,995,828

(43/ج) مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر .

أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) كما في 31 كانون الأول 2012 (على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ القوائم المالية الموحدة):

2012-	أقل من شهر	من شهر حتى 3	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات -								
ودائع بنوك ومؤسسات								
251,601,042	10,722,424	-	-	-	-	-	-	262,323,466
مصرفية								
483,403,163	258,230,917	152,997,803	71,590,000	5,677,858	-	-	-	971,899,741
ودائع عملاء								
13,388,191	36,206,779	30,870,257	38,590,249	90,275,509	62,756,862	-	-	272,087,847
تأمينات نقدية								
-	-	-	-	-	-	-	325,245	325,245
مخصصات متنوعة								
-	-	-	-	-	-	-	7,494,207	7,494,207
مخصص ضريبة الدخل								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى								
748,392,396	305,160,120	183,868,060	110,180,249	95,953,367	62,756,862	-	13,940,308	13,940,308
اجمالي المطلوبات								
1,528,070,814	21,759,760	183,868,060	110,180,249	95,953,367	62,756,862	-	21,759,760	1,528,070,814
اجمالي الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)								
426,204,595	243,562,149	106,614,393	177,127,920	401,745,709	202,464,432	-	192,397,026	1,750,116,224
2011-								
المطلوبات -								
ودائع بنوك ومؤسسات								
129,122,471	12,555,551	-	-	-	-	-	-	141,678,022
مصرفية								
430,174,696	246,104,718	106,195,785	89,423,615	7,552,825	-	-	-	879,451,639
ودائع عملاء								
47,942,309	14,075,785	13,103,935	17,752,567	18,757,736	74,105,367	-	-	185,737,699
تأمينات نقدية								
-	-	-	-	-	-	-	-	15,232,500
أموال مقترضة								
-	-	-	-	-	-	-	338,238	338,238
مخصصات متنوعة								
-	-	-	-	-	-	-	7,380,255	7,380,255
مخصص ضريبة الدخل								
-	-	-	-	-	-	-	12,567,090	12,567,090
مطلوبات أخرى								
607,239,476	272,736,054	134,532,220	107,176,182	26,310,561	74,105,367	-	20,285,583	1,242,385,443
اجمالي المطلوبات								
1,461,540,317	119,944,708	92,527,740	101,157,212	138,098,940	357,618,960	-	157,834,735	1,750,116,224
اجمالي الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)								
494,358,022	243,562,149	106,614,393	177,127,920	401,745,709	202,464,432	-	192,397,026	1,750,116,224

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

لغاية سنة دينار	من سنة لغاية(5) سنوات دينار	أكثر من (5) سنوات دينار	المجموع دينار
390,604,516	23,892,373	-	414,496,889
130,913,049	10,992	-	130,924,041
132,203,895	11,318,884	-	143,522,779
653,721,460	35,222,249	-	688,943,709

2012 -

الاعتمادات والقبولات

السقوف غير المستغلة

الكفالات

المجموع

2011 -

الاعتمادات والقبولات

السقوف غير المستغلة

الكفالات

المجموع

مراقبة الامتثال:

تقوم دائرة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أية متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الدوائر المعنية بالبنك للالتزام بها، بالإضافة إلى التنسيق بين دوائر البنك المختلفة والجهات الرقابية بالمملكة وخارجها. قامت الدائرة بتطوير خطة امتثال لجمع دوائر البنك والشركة التابعة لقياس مدى إلتزام مختلف الدوائر بتعليمات وتعاميم البنك المركزي الاردني والجهات الرقابية النافذة، بالإضافة الى تحديد مخاطر عدم الامتثال وإيجاد الحلول للتقليل منها، ورفع تقارير للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر. قامت الدائرة بتطوير اجراءات عمل بما يتناسب مع القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية المختلفة. وتقوم الدائرة بالتنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة كافة الملاحظات وخطط العمل الموضوعة من الدوائر المختلفة للالتزام بتعليمات البنك الداخلية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، ورفع تقارير الامتثال للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر. وتقوم الدائرة بمتابعة ملاحظات تقرير التفتيش الصادر عن البنك المركزي الاردني والمدقق الخارجي للتأكد من تصويبها ضمن المدد الزمنية المحددة. وتقوم الدائرة بمراجعة كافة السياسات والإجراءات المعمول بها بالبنك للتأكد من انسجامها مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

مخاطر العمليات:

تقوم الدائرة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى البنك يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر، للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر و الإجراءات الرقابية. وتقوم الدائرة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها البنك وبالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الإلتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها. وتعمل الدائرة بالتنسيق مع كافة دوائر البنك على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلاً وبشكل أكثر دقة وكفاءة. وتقوم الدائرة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول البنك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ويقوم موظف أمن المعلومات بالدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة والتنسيق مع دوائر البنك وخصوصاً دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدقيق الداخلي. قامت الدائرة بتجهيز خطة الطوارئ واستمرارية العمل وجاري العمل على تجهيز موقع جديد بكامل المتطلبات حسب أفضل المعايير الدولية، لأهمية هذه الترتيبات في حال وقوع أزمات من الممكن أن تؤثر على سير أعمال البنك.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

قامت الدائرة بتعديل اجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Financial Action Task Force) (FATF) والممارسات العالمية الفضلى.

يسعى البنك بشكل مستمر الى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفي البنك بهدف توعية الموظفين وتنقيفهم حول اساليب عمليات غسل الاموال وكيفية الوقاية منها.

قام البنك بشراء وتطبيق نظام مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب الخاص بنظام (AML Profiling) حيث سيقوم النظام بتحليل العمليات المالية للعميل وتحديد العمليات المشبوهة او غير الاعتيادية، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في منتصف عام 2012.

ويسعى البنك بشكل مستمر إلى تطوير كوادرات الدائرة من خلال إرسالهم إلى دورات متخصصة وتحفيز الموظفين للحصول على شهادات مهنية متخصصة في هذا المجال.

الحوكمة:

أوجد دليل الحوكمة مرجعية أفضل لإدارة أعمال البنك ومخاطره من خلال:

- 1- إيجاد لجان عمل مختصة بمجلس الإدارة تتابع أداء الإدارة التنفيذية بشكل مستمر للتأكد من الالتزام بسياسات البنك وخطته المستقبلية.
- 2- تعزيز المجلس بأعضاء جدد ذوي مؤهلات متميزة ساهمت بتطوير الأعمال وتحقيق الأهداف.
- 3- تعزيز مبادئ الحوكمة المرتبطة بالإفصاح والشفافية بعلاقة أعضاء المجلس مع البنك، حيث أصبح المجلس على وعي ودراية كاملة بالعلاقات التي تربط أعضاء المجلس بالبنك، ومدى انسجامها وتوافقها مع سياسات البنك الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية.

ويسعى مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة وبما ينسجم مع أهداف واستراتيجية البنك، ويحافظ على حقوق كافة المساهمين.

(43) التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
 - حسابات الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- ان هذه القطاعات هي الاساس الذي يبني عليه البنك تقاريره حول معلومات قطاعات الاعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع	2012	2011	أخرى	الخزينة	الشركات	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
إجمالي الإيرادات	95,482,234	86,852,667	1,210,843	19,245,985	53,267,439	21,757,967	
مخصص تدني التسهيلات							
الائتمانية الممنوحة للعملاء	(15,138,537)	(19,799,472)	-	-	(10,422,679)	(4,715,858)	
تدني قيمة الموجودات المالية							
المتوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	
نتائج أعمال القطاع	45,466,882	35,404,409	(503,702)	18,019,897	24,759,623	3,191,064	
مصاريف غير موزعة	(25,126,997)	(21,548,192)	-	-	-	-	
الربح قبل الضرائب	20,339,885	13,856,217	-	-	-	-	
ضريبة الدخل	(5,592,800)	(3,519,481)	-	-	-	-	
صافي ربح السنة	14,747,085	10,336,736	-	-	-	-	
معلومات أخرى							
موجودات القطاع	1,678,720,391	1,402,856,868	-	842,192,221	669,004,005	167,524,165	
استبعاد الموجودات							
والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	
موجودات غير موزعة على							
القطاعات	71,395,833	58,683,449	-	-	-	-	
مجموع الموجودات	1,750,116,224	1,461,540,317					
مطلوبات القطاع	1,492,866,517	1,215,809,507	-	261,405,485	759,272,307	472,188,725	
استبعادات الموجودات							
والمطلوبات بين القطاعات	447,452	537,598	-	-	-	-	
مطلوبات غير موزعة على							
القطاعات	21,759,760	20,285,583	-	-	-	-	
مجموع المطلوبات	1,515,073,729	1,236,632,688	-	-	-	-	
مصاريف رأسمالية	8,294,930	7,203,084	-	-	-	-	
الإستهلاكات والإطفاءات	3,493,505	2,031,330	-	-	-	-	

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع في رام الله والشركة التابعة له في المملكة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:-

المجموع	2012	2011	خارج المملكة	2012	2011	داخل المملكة	2012	2011	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
إجمالي الإيرادات	95,482,234	86,852,667	4,773,138	2,930,306	82,079,529	92,563,379			
مجموع الموجودات	1,750,116,224	1,461,540,317	270,463,213	377,506,549	1,191,077,104	1,372,609,675			
المصروفات الرأسمالية	8,294,930	7,203,084	4,289	52	7,198,795	8,294,878			

(44) إدارة رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة الى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الاصدار، الارباح المدورة، التغير المتراكم في القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة واحتياطي التقلبات الدورية واسهم الخزينة.

يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

- 1- تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12٪.
- 2- الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
- 3- استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50٪ من رأسماله المكتتب به.
- 4- نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
- 5- قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10٪ من أرباح البنك قبل الضرائب.
- 6- تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لفروع البنوك الاردنية العاملة في فلسطين والمتعلقة باقتطاع احتياطي التقلبات الدورية ونسبة 15٪ من ارباح فروع فلسطين بعد الضرائب.

كما ويراعي البنك عدم مخالفة تلك المتطلبات أو أي من القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

2011 دينار	2012 دينار	
197,271,617	214,870,356	بنود راس المال الاساسي
100,000,000	100,000,000	راس المال المكتتب به
(7,792,138)	-	اسهم الخزينة
20,043,456	22,084,713	الاحتياطي القانوني
9,443,258	9,443,258	الاحتياطي الاختياري
79,255,311	71,463,173	علاوة الاصدار
10,735,236	17,323,712	الارباح المدورة
83,241	83,241	احتياطي التقلبات الدورية
		يطرح:
5,701,482	5,172,551	موجودات غير ملموسة
263,069	226,544	استثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية الاخرى
8,336,963	-	مخصصات مؤجلة
		الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك والتي تزويد مدة استحقاقها
195,233	128,646	عن 4 سنوات
430,654	7,881,219	بنود راس المال الاضافي
(6,978,006)	(1,278,987)	احتياطي القيمة العادلة
7,671,729	9,386,750	احتياطي المخاطر المصرفية العامة
		يطرح:
263,069	226,544	استثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية الاخرى
197,702,271	222,751,575	مجموع راس المال التنظيمي
1,169,000,937	1,463,960,971	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
16.91٪	15.22٪	نسبة كفاية راس المال (٪)
16.88٪	14.68٪	نسبة راس المال الاساسي (٪)

- تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011 بناء على مقررات لجنة بازل II.

(45) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

2012-

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات			
203,040,111	-	203,040,111	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
394,312,516	-	394,312,516	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
836,528,170	467,976,882	368,551,288	تسهيلات ائتمانية مباشرة
10,240,306	4,232,609	6,007,697	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
8,161,221	8,161,221	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
226,438,067	152,980,813	73,457,254	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
28,761,229	26,493,987	2,267,242	ممتلكات و معدات
5,172,551	3,946,289	1,226,262	موجودات غير ملموسة
536,635	-	536,635	موجودات ضريبية مؤجلة
36,925,418	-	36,925,418	موجودات اخرى
1,750,116,224	663,791,801	1,086,324,423	مجموع الموجودات
المطلوبات			
261,852,937	-	261,852,937	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
965,026,007	5,243,681	959,782,326	ودائع عملاء
266,435,025	147,872,041	118,562,984	تامينات نقدية
325,245	-	325,245	مخصصات متنوعة
7,494,207	-	7,494,207	مخصص ضريبة الدخل
13,940,308	-	13,940,308	مطلوبات اخرى
1,515,073,729	153,115,722	1,361,958,007	مجموع المطلوبات
235,042,495	510,676,079	(275,633,584)	الصافي

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات
159,045,648	-	159,045,648	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
264,682,504	-	264,682,504	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
757,216	-	757,216	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
723,791,257	408,435,010	315,356,247	تسهيلات ائتمانية مباشرة
7,465,638	-	7,465,638	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
11,356,120	11,356,120	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
235,758,485	135,103,834	100,654,651	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
23,597,312	22,093,616	1,503,696	ممتلكات و معدات
5,701,482	5,173,848	527,634	موجودات غير ملموسة
2,990,813	-	2,990,813	موجودات ضريبية مؤجلة
26,393,842	-	26,393,842	موجودات اخرى
1,461,540,317	582,162,428	879,377,889	مجموع الموجودات
			المطلوبات
141,536,469	-	141,536,469	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
874,295,076	7,098,520	867,196,556	ودائع عملاء
185,515,560	92,655,711	92,859,849	تامينات نقدية
15,000,000	-	15,000,000	اموال مقترضة
338,238	-	338,238	مخصصات متنوعة
7,380,255	-	7,380,255	مخصص ضريبة الدخل
12,567,090	-	12,567,090	مطلوبات اخرى
1,236,632,688	99,754,231	1,136,878,457	مجموع المطلوبات
224,907,629	482,408,197	(257,500,568)	الصافي

(46) ارتباطات والتزامات محتملة

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية :

2011	2012	
دينار	دينار	
419,357,031	337,496,477	اعتمادات
28,442,896	77,000,412	قبولات
		كفالات:
31,665,961	35,131,084	- دفع
53,022,159	82,182,846	- حسن تنفيذ
25,739,122	26,208,849	- أخرى
155,385,383	130,924,041	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
713,612,552	688,943,709	المجموع

ب. التزامات تعاقدية

2011	2012	
دينار	دينار	
578,769	3,612,154	عقود شراء ممتلكات ومعدات
3,880,078	1,131,186	عقود شراء موجودات غير ملموسة

(47) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 10,709,438 دينار و 10,115,287 دينار تقريباً كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011 على التوالي وبلغت المخصصات المعدة ازائها 45,731 دينار و 109,105 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011 على التوالي وفي تقدير ادارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

(48) القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.
المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.
المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.
الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه:

2012-	المستوى الأول دينار	المستوى الثاني دينار	المستوى الثالث دينار	المجموع دينار
موجودات مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8,037,108	124,113	-	8,161,221
صناديق استثمارية	-	827,627	-	827,627
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	9,412,679	-	-	9,412,679
المجموع	17,449,787	951,740	-	18,401,527
2011-				
موجودات مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	11,185,961	170,159	-	11,356,120
صناديق استثمارية	-	1,046,756	-	1,046,756
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6,418,882	-	-	6,418,882
المجموع	17,604,843	1,216,915	-	18,821,758

(49) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة

تم اصدار معايير تقارير مالية جديدة حتى 31 كانون الأول 2012 الا انها غير ملزمة حتى الان ولم تطبق من قبل البنك:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) القوائم المالية الموحدة

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ من اول كانون الثاني 2013، ويسمح بتطبيقه مبكراً. يوضح المعيار المعدل للمبادئ لعرض واعداد القوائم المالية الموحدة في حال السيطرة على اعمال منشأة تابعة واحدة او اكثر. يحل المعيار الجديد محل معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) والتفسير رقم 12 (توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص).

معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) الاتفاقيات المشتركة

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ من اول كانون الثاني 2013، ويسمح بتطبيقه مبكراً. يوضح المعيار المبادئ لاعداد التقارير المالية للشركاء في الاتفاقيات المشتركة، يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 31 (الحصص في المشاريع المشتركة) ويحل ايضاً محل تفسير رقم 13 (الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك).

معيار التقارير المالية الدولي رقم (12) ايضاحات الحصص في المنشآت الاخرى

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ من اول كانون الثاني 2013، ويسمح بتطبيقه مبكراً. يطبق المعيار المعدل للمنشآت التي لها حصة في شركات تابعة او المشاريع المشتركة او شركات حليفة او المنشآت ذات الغرض الخاص غير الموحدة. ويهدف الى تحسين افصاحات الشركات لحصصها واستثماراتها في المنشآت الاخرى.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) قياس القيمة العادلة

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ من اول كانون الثاني 2013، ويسمح بتطبيقه مبكراً. ويوضح المعيار المعدل كيفية قياس القيمة السوقية عند اعداد القوائم المالية ويهدف الى وضع اطار عام لقياس القيمة العادلة.

معايير التقارير المالية الدولية غير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات التي تم إصدارها ولم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك. تنوي البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات عندما تصبح سارية المفعول:

معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية (عرض بنود الدخل الشامل الآخر) - تعديلات

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير طريقة تجميع البنود الظاهرة في الدخل الشامل الآخر. يتم إظهار البنود التي يمكن إعادة تصنيفها في المستقبل إلى الأرباح والخسائر (على سبيل المثال: صافي الربح الناتج عن تحوط لاستثمارات، فروقات التحويل الناتجة عن ترجمة العمليات الخارجية، صافي الحركة على تحوطات التدفقات النقدية وصافي ربح أو خسارة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع) بشكل منفصل عن البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها (على سبيل المثال الربح أو الخسارة الإكتوارية من خطط المنافع المحددة وإعادة تقييم الأراضي والمباني). إن تأثير هذه التعديلات سوف يكون على طريقة العرض فقط وليس له تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة للبنك. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2012.

معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين (مراجع)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19). تتراوح هذه التعديلات بين تعديلات أساسية مثل إزالة آلية النطاق ومفهوم العوائد المتوقعة على موجودات الخطة، إلى توضيحات بسيطة وإعادة صياغة.

لا يتوقع البنك أن يكون لهذه التعديلات أي أثر على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث لا توجد لدى البنك خطط منافع موظفين.

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما تمت مراجعته خلال عام 2011)
نتيجة لإصدار المعايير الجديدة (معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - الاتفاقيات المشتركة ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 12 - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى)، فقد تمت إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم (28) (معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة) ويوضح كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمار في المشاريع المشتركة بالإضافة إلى الشركات الحليفة. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

معيار المحاسبة الدولي رقم (32) نقص الموجودات المالية و المطلوبات المالية (تعديلات)
توضح هذه التعديلات معنى "لديه حالياً حق قانوني ملزم بإجراء النقص"، توضح التعديلات أيضاً تطبيق آلية النقص لأنظمة التسوية حسب معيار المحاسبة الدولية رقم 32 (على سبيل المثال - أنظمة التسوية المركزية) والتي تطبق آليات التسوية الاجمالية التي لا تحدث جميعاً بنفس الوقت. لا يتوقع أن تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك. ينبغي تطبيق هذه التعديلات للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2014.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (7) الإفصاحات - نقص الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديلات)
تتطلب هذه التعديلات أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحقها في النقص والترتيبات المتعلقة بذلك (على سبيل المثال اتفاقيات الضمانات). سوف تزود هذه الإفصاحات مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة في تقدير أثر اتفاقيات تسوية الموجودات والمطلوبات بالصافي على المركز المالي للمنشأة. ان الإفصاحات الجديدة مطلوبة لجميع الأدوات المالية المعترف بها و التي يتم تقاصها بموجب معيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض
تتطبق هذه الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المعترف بها والخاضعة لإتفاقيات ملزمة لتسوية الأدوات المالية بالصافي أو اتفاقيات مشابهة بغض النظر عما اذا كان النقص سيتم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم 32.
لن ينتج عن تطبيق هذا المعيار أثر على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك. ينبغي تطبيق هذا التعديل للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (10) القوائم المالية الموحدة
إن معيار التقارير المالية الدولية رقم (10) يحل محل جزء من معيار المحاسبة الدولية رقم 27 (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) والذي يعالج محاسبة القوائم المالية الموحدة. يتضمن هذا المعيار كذلك التفسير 12 - توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص. يقدم هذا المعيار نموذج سيطرة واحد يطبق على جميع المنشآت بما في ذلك المنشآت ذات الغرض الخاص. إن التغييرات التي يقدمها معيار التقارير المالية الدولية رقم (10) تتطلب من الإدارة القيام باجتهادات جوهرية لتحديد المنشآت التي تقع تحت سيطرتها، وبالتالي توحيد قوائمها المالية مع القوائم المالية للشركة الأم، مقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (27). بناءً على التحليل المبني، فإن معيار التقارير المالية رقم (10) لا يتوقع أن يؤثر على الإستثمارات التي يمتلكها البنك حالياً.

ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (11) الاتفاقيات المشتركة
سوف يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم (11) محل معيار المحاسبة الدولية رقم (31) (الحصص في المشاريع المشتركة) والتفسير رقم 13 (المنشآت تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك).
سوف يزيل معيار التقارير المالية الدولية رقم (11) خيار المحاسبة عن المشاريع تحت السيطرة المشتركة باستخدام طريقة التوحيد الجزئي. سوف تتم المحاسبة على الوحدات تحت السيطرة المشتركة والتي ينطبق عليها تعريف المشاريع المشتركة، باستخدام طريقة حقوق الملكية.

لا يتوقع البنك أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث أن البنك يقوم تقوم حالياً بالمحاسبة عن هذه الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (12) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يشتمل معيار التقارير المالية الدولي رقم (12) على جميع الإفصاحات التي كانت موجودة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) والمتعلقة بالقوائم المالية الموحدة، بالإضافة إلى جميع الإفصاحات التي كانت متضمنة في معياري المحاسبة الدوليين أرقام (31) و(28). إن هذه الإفصاحات تتعلق بحصص المنشأة في الشركات التابعة والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الحليفة. حيث تم إدخال عدد من الإفصاحات الجديدة ولكن لن يكون لها أثر على المركز المالي أو الأداء المالي البنك. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) قياس القيمة العادلة

يحدد معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) مصدر واحد للإرشاد بخصوص قياس جميع القيم العادلة حسب معايير التقارير المالية الدولية. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) لن يغير توقيت استخدام المنشأة للقيمة العادلة، بل يوفر إرشاد عن كيفية قياس القيمة العادلة حسب معايير التقارير المالية الدولية عندما تكون القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح باستخدامها. سوف يقوم البنك بتقدير أثر هذا المعيار على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك. وبناءً على التحليل المبدئي، لن يكون هناك أثر جوهري لتطبيق هذا المعيار. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

(50) أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 لتتناسب مع تصنيف ارقام الفترة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012.